جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الخلاف النحوي بين الأخفش الأوسط والبصريين

إعداد الطالب

فراس فارس الكفاوين

إشراف الدكتور

عادل البقاعين

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2015

الخلاف النحوى بين الأخفش الأوسط_البصريين

فراس فارس الكفاوين

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب فراس فارس الكفاوي الموسومة بـ:

الخلاف النحوي بين الاخفش الأوسط والبصريين

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **ماجستير لغة عربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د.عادل سلمان البقاعين		30/12/2015	مشرفاً ورئيسا
د.جزاء محمد المصاروة		30/12/2015	عضواً
د.فايز عيسى المحاسنه		30/12/2015	عضواً
د.منصور عبدالكريم الكفاوين		30/12/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 /٠٣
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة الذي يرتعش قلبي لذكراه

إلى أمي التي أسير ببركة دعائها

إلى من تشرق عليّ شمس الدنيا برؤيتهم إخوتي

إلى من ضحت لأجلي بوقتها وجهدها وحقوقها، زوجتي

إلى أبنائي الأحباء عون وعز

أهدي ثمرة جهودهم وثمن تضحياتهم، وأسأل الله أن يكون نافعاً .

فراس الكفاوين

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله وحده، فهو المتفضل على جميع عباده، والهادي إلى سبل الخير والرشاد، فقد قيل من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنني أجد من الواجب عليَّ اعترافا بالجميلِ وردّ الفضل لأهلِه، أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم القدر والثناء الخالص إلى الدكتور الفاضل عادل البقاعين على ما بذله من جهدٍ لإنجاز هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أواصل بالشكر والتقدير السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تشرفتُ بوضع هذا العمل صوبَ إيديهم، مقدراً ملاحظاتهم الحصينة، وتوجيهاتهم السديدة لي، لا أشك بها قيد أنملة بأنني سأستنير بها والتمس منها قوت العلم وأستزيد.

ونعوذ بالله من زلل القلم وخطل الرأي وبه التوفيق

فراس الكفاوين

فهرس المحتويات

الملخص

الخلاف النحوي بين الأخفش الأوسط والبصريين

فراس فارس كفاوين

جامعة مؤتة،2015

تناولت هذه الدراسة الخلاف النحوي بين الأخفش والبصريين، وتكونت هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول.

المقدمة: قمت بالحديث عن سبب اختيار الموضوع، ومدى أهميته ، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة.

التمهيد: تحدثت فيه عن الأخفش الأوسط، اسمه ونسبه، ونشأته، وشيوخه وتلاميذه، وصفاته وفضله، ووفاته.

الفصل الأول: تحدثت فيه عن الخلاف بين الأخفش والبصريين في الأسماء، وقد أوردت حجة كل طرف فيما يراه.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن الخلاف بين الأخفش والبصريين في الأفعال وقد أوردت حجة كل طرف.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن الخلاف بين الأخفش والبصريين في الحروف، وقد أوردت حجة كل طرف.

Abstract

The Grammatical Controversy Between Al-Akhfash Al-Awasat and Al-Basrah Grammarians

Firas Fares Kfawin

Muta University.2015

This study aims to address the grammatical controversy between Al-Akfash and Al-Basrah grammarians. It consists of the introduction, preface and three chapters. The introduction is mainly about the reason why I decided to write in this topic, showing the importance of such topic and reviewing the literature, and the methodology that will be used in this study.

In the preface, I talk about Al-Akfash showing his full name, origin, birth, scholars, students qualities, positive influence and his death.
In the first chapter: I talk about the controversy between Al-Akhfash and Basrah grammarians in the nouns. I showed the argument for each party.
In the second chapter, I talk about the controversy between Al-Akhfash and Basrah grammarians in the verbs. I showed the argument of each party.

In the third chapter, I talk about the controversy between Al-Akhfash and Basrah grammarians in terms of letters. I showed the argument of each.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ؛ليكون هاديا ومبشرا للعالمين،وأتم الصلاة وأزكاها على من بعثه ربه ليكون للناس سراجا وهاجا.

لقد منّ الله على الأمة العربية بهذه اللغة التي شرفها القرآن الكريم،ولا بد لنا لكي نفهم القرآن أن نتفهم قواعد اللغة التي أنزل بها.

إن النحو من أعظم علوم العربية وأدقها؛ لذا نجد أن العلماء عنوا بدراسته عناية شديدة منذ بزوغ فجر هذا العلم، ولعل هذا الاهتمام إنما هو عائد لأهميته في فهم الكتاب والسنة،وهو المصلح لما أفسد علينا من اللسان العربي لذا كان توجهي لدراسة هذا العلم لأنهل من معين هذا العلم.

سبب الاختيار:

يعد الأخفش الأوسط من أكثر علماء النحو آراء في المسائل النحوية، فلا يكاد يخلو أي كتاب للنحو من ذكر رأي للأخفش في أي مسألة من مسائل النحو، فهو يعد من كبار علماء النحو البصري،إلا أننا نجد كثيرا من المسائل التي خالف بها أبناء مدرسته وأخذ رأي غيرهم وقدمه، ونجده تارة يرفض آراء قطبي النحو (البصرية والكوفية) ويأتي برأي جديد، فكان هذا الأمر هو السبب في دراسة هذا العالم وبيان رأيه في المسائل التي خالف بها قواعد المدرسة البصرية.

مشكلة الدراسة:

اهتمت الدراسة في جمع آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين، ووافق فيها آراء المدرسة الكوفية، وتوثيقها من مصادرها، ودراستها وتحليلها.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات التي قامت بدراسة آراء الأخفش الأوسط النحوية إلا أنها تختلف عن غيرها بتحليل الخلاف بين الأخفش والبصريين، وموافقة الأخفش للكوفيين، كما أن الدراسة اكتفت بذكر المسائل التي وافق فيها الأخفش الكوفيين، ولم تذكر بقية المسائل الخلافية بين الأخفش والبصريين ؛ذلك لأن الأخفش له آراء قد تفرد بها، وخالف فيها البصريين والكوفيين على حد سواء.

فجاءت هذه الدراسة لتحمل في طياتها هذا الخلاف، وتفسره، وتحلله، وتضع في بعض المسائل رأي صاحبها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- استعراض المسائل الخلافية بين الأخفش و البصريين
- توثيق هذا الاختلاف من كتب النحو المختلفة ذات الصلة بآراء الأخفش
- توضيح آراء الأخفش في المسائل الخلافية

الصعوبات:

لعل من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي صعوبة فهم نصوص النحويين وذلك لصعوبة فهم المبتغى من خلال النص الرئيس مما استدعى الرسالة أن تعتمد على بعض الشروح أو الكتب الحديثة لفهم النصوص، وحتى بعد الفهم وحصر مسائل الخلاف إلا أن الدراسة قد توقفت طويلا في تقسيم آراء الأخفش إذ وجدت الدراسة أن للأخفش مواقف مختلفة فكانت على ثلاثة أقسام:

أ- مسائل وافق فيها البصريين

ب- مسائل وافق فيها الكوفيين

ج- مسائل تفرد بها

كما أن البحث عن آراء الأخفش تدخل في كل أبواب النحو، فاحتاج ذلك إلى وقت وجهد، كما احتاجت الدراسة إلى توثيق رأي الأخفش من كتب النحو المختلفة، مما زاد الدراسة صعوبة إذ إن كتب النحو كثيرة ويستلزم العودة إليها، خصوصا وأنك تدرس آراء المدرستين البصرية و الكوفية.

الدراسات السابقة:

الظاهرة النحوية في تفسير التراكيب بين الفراء والأخفش، بسمة الحلالمة، جامعة مؤتة 2008

آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح الألفية، محمد الدراونة، الجامعة الإسلامية،غزة.

آراء الأخفش الأوسط في كتاب همع الهوامع،سماح دلول،جامعة غزة.

آراء الأخفش الأوسط في مغني اللبيب،فاطمة عبد العال

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسير وفق المنهج الوصفي التحليلي في تعاملي مع آراء الأخفش، وذلك بتوثيقها من كتب النحو ودراستها وتحليلها مع ذكر رأي البصريين وتحليله،وتوضيحه. كما كنت في بعض المسائل أضع استنتاجات أتحرى فيها الموضوعية في التعليق على الآراء،كما أن الدراسة كانت تقدم رأي البصريين وبعد ذلك تورد رأي الأخفش والكوفيين.

خطة البحث:

تعد آراء الأخفش التي وافق فيها الكوفيين الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة، وعليه فقد حاولت الدراسة استقصاء هذه المسائل ودراستها، ونظرا لتفرع المسائل ارتأت الدراسة تقسيم المسائل في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة.

أما المقدمة فقد تناولت فيها سبب اختيار موضوع البحث، وأهدافه،والصعوبات والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

في حين تم تقسيم الفصول كالتالي:

التمهيد: التعريف بالأخفش ونبذة عن سيرته.

الفصل الأول: آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الأسماء.

الفصل الثاني: آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الأفعال.

الفصل الثالث: آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الحروف.

وأرجو من الله أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه، فما كان من توفيق فهو منه، وأما ما كان غير ذلك فلنا أجر المجتهد الخاطئ، والله اسأل التوفيق.

التمهيد

التعريف بالأخفش

اسمه ونسبه:

الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش نحوي عالم باللغة والأدب [1].

وسمي بالأوسط ؛لأنه كان قبله الأخفش الأكبر شيخ سيبويه، وبعده الأخفش الصغير تلميذ المبرد،والأخفش هذا أشهرهم ذكراً ولذا ينصرف إليه الحديث عند ذكر كلمة الأخفش مجردة عن الوصف. [2].

والأخفش في اللغة:الصغير العينين مع سوء بصرهما. [3] كان الأخفش مولى لبني مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم فهو مجاشعي بالولاء وأصله من بلخ وهي مدينة مشهورة من أجمل مدن خراسان،وأكثرها خيراً وأكثرها غلة لذلك لقب بالبلخي، فهو فارسي النسب وقد سكن في البصرة فهو بصري بالسكن. [4]

([1]) القفطي، جمال الدين أبو الحسن،(646هـ) إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الثقافة، بيروت.ج2، ص38. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربيلي، (681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.ج2، ص380. كحالة، عمر رضا (1300هـ)، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.ج4،ص231.

([2]) الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي،(210هـ) معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت.ج1، ص13. وفيات الأعيان،ج2، ص380.

([3]) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري،(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة خفش، ج6، ص299.

([4]) السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد (المتوفى: 368هـ)،أخبار النحويين البصريين، طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي،1966 م، ص40

ولقد ذكر السيوطي أَن من سموا بالأخفش عددهم أحد عشر فقال: أشهرهم ثلاثة (عبد الحميد بن عبد المجيد الأكبر والأوسط سعيد بن مسعدة والأصغر علي بن سليمان) والرابع أحمد بن عمران والخامس أحمد بن محمد الموصلي والسادس خلف ابن عمر والسابع عبد الله بن محمد والثامن عبد العزيز بن أحمد والتاسع علي ابن محمد المغربي الشاعر والعاشر علي بن سليمان الفاطمي والحادي عشر هارون ابن موسى بن شريك. (1)

نشأته:

نشأ الأخفش في البصرة في عصر التفتح العلمي والفكري. فقد ظهر قرن الاعتزال وساد بها منطق العلم والجدل،وكان ذلك مدعاة لاشتداد أسر المنطق وسيطرته على عقول أهل هذا العصر. (2) إلا أن الأخفش رحمه الله قد لجأ إلى الإبهام في إسلوبه والإغماض في كتبه؛ كي يضمن مورد رزقه ويستجلب إليه الطلاب والدارسين؛ لذا فقد عاتبه الجاحظ على ذلك فرد عليه رداً تضمن فلسفته في الحياة(3) وحجته في ذلك قوله: أنا رجل لم أصنع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين،ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إلي فيها، وإنما قد كسبت في هذا التقدير إذا كنت إلى التكسب ذهبت. (4)

شيوخه وتلاميذه:

يعد الأخفش أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وقد خالفه في كثير من المسائل النحوية، وعلى يده ظهرت الخلافات بين النحاة في فروع المسائل النحوية، فهو من علماء الطبقة السادسة مع سيبويه والجرمي وأبي محمد اليزيدي ومحمد بن

---

(1) السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن،(911هـ) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2،ص240.

(2)الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسمن بن عبد الله بن بشر الزبيدي،(379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة،ص43.

(3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(255هـ) الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر، ج1،ص63.

(4) الحيوان، الجاحظ، ج1،ص64.

أبي محمد اليزيدي. [1]وقد تقدمهم الخليل بن أحمد،ويونس بن حبيب، وحماد بن سلمة، اذ يعدون من علماء الطبقة الخامسة. [2]

شيوخه:

من شيوخه: الخليل بن أحمد،و سيبويه، وأبو مالك النميري، وحماد بن الزبرقان، وأبو شمر المعتزلي. [3]

وبذلك يتبين لنا ضروب الثقافة التي نالها أبو الحسن، وتعدد روافدها التي استقى منها، فقد أخذ عن الخليل عروضه، وأخذ عن سيبويه نحوه،وروى الأشعار عن حماد.

فلا غلو أن يقول العباس أحمد بن يحيى فيه كان أوسع الناس علماً . وقال في موضوع آخر هذا رجل أشرف على بحر فهو يتكلم بما يريد. [4]

تلاميذه:

قصد كثير من الناس الأخفش لأنه الوحيد الذي يوصلهم إلى كتاب سيبويه فدراسة(الكتاب) لا تتم إلا من خلال الأخفش. ومن تلاميذه الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مَوْلَى بني أسد، من أهل باَحْشا. أخذ عن الرُّؤَاسيّ، ودخل الكوفةَ وهو غلام، وأدَّب ولَد الرشيد[5] وأولاده ومنهم أبو إياس هارون والمازني وهو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان بن ذُهْل. ووجدت حكايةً عن الخُشني قال: بكر بن محمد المازني، مولى بني سَدوس، نزل في

([1])شوقي ضيف، (1968م)، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة،ص95.

([2])طبقات النحويين،ص85.مرجع سابق.

([3])القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (المتوفى: 646هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م ج2 ص38

([4])إنباه الرواه على أنباه النحاة، ج2،ص39.

([5])الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الإشبيلي الأندلسي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ) : طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50) محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الثانية،دار المعارف

بني مازن بن شيبان. [1]قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه، وعمله على الجْرمّي. والسجستاني هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُشْمي السِّجِسْتَانّي. قال ابن الغازي: كتب يعقوب الصفَّار والي سجِسْتان -وكان متغلِّبا عليها، وكان في مُلكٍ شديدٍ- يسأل أبا حاتم نحوًا مختصرًا، فأراد أن يبعث إليه كُتبَ الأخفشِ. فقيل له: لو أرادَ كتبَ الأخفش عَلِم مكاَنها، وإنما أراد مِن قَبلك. فبعث إليه كتابه المختصر في النحو المنسوب إليه، وهو على مذهب الأخفش وسيبويه. [2]

صفاته وفضله:

من صفاته ماقاله القفطي، قال أبو العباس المبرد أخبرني المازني قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، أحذقهم بالجدل. [3] ويقول في موضع آخر قال أبو العباس أحمد بن يحيى هو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر. [4]

ومن صفاته الخلقية أنه كان مصاباً بالخفش: وهو ضيق العينين مع ضعفهما كما أنه كان أجلع والأجلع:هو الذي لا تنطبق شفتاه على أسنانه. [5].

وفاته:

اختلف العلماء في سنة وفاته فقيل إنها سنة210هـ. [6] وقيل إنها سنة 211هـ. [7]وقيل سنة215هـ. [8] كما قيل إنها سنة 221هـ.في خلافة المعتصم[9] والراجح أن تكون سنة(215 هـ) كما ورد في أغلب المراجع .

([1])طبقات النحويين واللغويين، ص87

([2])طبقات النحويين والصرفيين، ص 94.

([3]) طبقات النحويين، ص73.

([4]) إنباه الرواه على أنباه النحاة، ج2، ص39.

([5]) طبقات النحويين، ص94.

([6]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص463.

([7]) ابن الأثير، عزّ الدّين، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني(630هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر ،بيروت،1979م،ج 6، ص 406.

([8]) إنباه الرواه على أنباه النحاة،ج2،ص93. وفيات الأعيان، ج2، ص380. ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي،(1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، القاهرة. ج2، ص63.

([9]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج3، ص463، وفيات الأعيان، ج2، ص380.

الفصل الأول

آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الأسماء

1.1 الأسماء الستة

الأسماء الستة وهي: (أبو، أخو، حمو، فو، ذو، هنو) فأما أب وأخ وحم[1] فهن محذوفات اللام، ولامها واو في الأصل، فيها لغة أخرى هي: أبا وأخا وحما وهنا مثل: عصا. وأما فوك: فأصله فوه فحذفت الهاء اعتباطا، وأبدل من الواو ميما؛ لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب فانقلبت ألفا وحذفت بالتنوين وبقي الاسم معربا على حرف واحد. والميم تشبه الواو فإذا أضفته ردت الواو[2]. وأما ذو فمحذوفة اللام، وهي واو أو ياء. ففيه خلاف ومعناها صاحب،ولاتستعمل إلا مضافة إلى جنس لأن الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس إذا كان يتعذر الوصف بها دون (ذو) فخصصوا(ذو) بالإضافة إلى الجنس[3].

أما الهن فقيل: اسم يكنى به عن أسماء الأجناس: كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل: عمّا لا يستطيع التصريح به وقيل: عن الفرج خاصة[4].

إعرابها بالعلامات الفرعية:

ذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف إعراب، فترفع بالواو نيابة عن الضمة،وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة. نقول: (جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه) وكذلك

([1]) الحمو: أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة، ابن هشام، عبد الله بن يوسف(761هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مصر، ص47.

([2]) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي،(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، سوريا، 1995م،ج1،ص88.

([3]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ج1، ص88.

([4]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ج1، ص89.

القول في الباقي[1]،وذهب سيبويه إلى أن حروف العلة فيها حروف إعراب، والإعراب متعدد فيها. واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها [2]

فالبصريون يقولون: إن هذه الحروف حروف إعراب وليست دلائل إعرابية؛ وذلك لأنه يقدر الحركة الإعرابية بغير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخرا،وهذه الحروف تلازم المثنى وجمع المذكر السالّم[3].

في حين يرى الأخفش: أن الحروف التي تلازمها في الإعراب من رفع ونصب وجر هي دلائل إعرابية، أي أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي تسبقها وقد منع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها [4].

والرأي الراجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن هذا الرأي يضع الإعراب في الآخر.

إفرادها من الإضافة

تجيز القاعدة العامة لدى علماء النحو إفراد (أبو، أخو، حمو، هنو)من الإضافة، أما ذو فلا بد لها من الإضافة، في حين يبقى الخلاف في كلمة (فوك).

([1])الأنباري، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري(577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ج1، ص33.

([2]) شرح قطر الندى، ابن هشام، ص46.

([3]) ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2، ص9_12 وانظر ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله،جمال الدين (672هـ)، شرح الكافية الشافية،تحقيق عبد المنعم احمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ط1، ص181_184.

([4]) ابن الوراق: محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن (381هـ)،علل النحو،تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد ط1 1999، ج1، ص150_152، انظر: ابن جني:أبا الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، اللمع في العربية،تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية ص18_20.

يرى البصريون عدم جواز استخدام (فو) دون إضافة، وما ورد دون ذلك خصوه بالشعر، وعدوه ليس داخلا في كلام العرب، وهو محصور فقط في الشعر[1].

في حين يرى الأخفش أنه يجوز إفراده من الاضافة لقول الشاعر:

خالط من سلمى خياشيم وفا[2]

فأفرد (فا) من الإضافة وهي في حالة النصب، وقد حذف المضاف إليه،ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله، أي (خياشيمها وفاها) فلذا قاس عليه الأخفش جواز إفراد (فو) من الإضافة.

2.1 ضمير الشأن

وهو ضمير يأتي في أول الكلام يفسره ما بعده، وهو عند الكوفيين ضمير المجهول وعند البصريين ضمير الشأن، والحديث إذا كان مذكرا وضمير القصة إذا كان مؤنثا وقد اختلفوا في إعرابه:

أما البصريون فيرون أن الضمير يكون مبتدأ، والجملة بعده خبر له ولا يكون خبره إلا جملة؛ ذلك لأنه يدل على ما بعده، والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بمفرد.[3]

أما الأخفش ووافقه الكوفيون فيرى أنه لا يقع مبتدأ وإنما يقع معمولا وحصره في ذلك، فضمير الشأن عنده معمول فقط وقد جوز وقوعه بين الحال وصاحبها كقوله "اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم "[4].

([1]) الجرجاوي: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين المصري (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية ط1 2000م، ج1، ص625

([2]) من الرجز، للعجاج في ديوانه 225/2، وشرح أبيات سيبويه 204/1، والمقتضب 240/1.

([3]) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (358هـ) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي أبو ملحم، مكتبة الهلال ط1 1993، ج1، ص173

([4]) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر ج1 ص 271_274

والرأي الراجح هو رأي البصريين ذلك لأن هذا الضمير كما ميزه البصريون لا يفسر بمفرد ويكون ما بعده موضحا له، لذا وجب أن يكون مستقلا بذاته وبما أن الضمائر تعامل كما تعامل الأسماء وجب إعرابهمبتدأ والجملة بعده خبراً له.

3.1 وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على زنة (مفعول)،فإذا كان الفعل أجوف فإن الألف تعود إلى أصلها (واوا أو ياء)، وعند وقوع حرفي علة متجاورين وجب القلب والحذف وفي هذا خلاف بين البصريين والأخفش.

فالبصريون يرون أن ما حذف هو واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف ودليلهم على ذلك كلمة (مبيع) فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا (مبوع) [1]

الأخفش يرى أن المحذوف عين الفعل، والباقية واو مفعول. قال المازني: فسألته عن (مبيع) فقلت: ألا ترى أن الياء في (مبيع) ياء ولو كانت واو مفعول كانت(مبوع) فقال: إنهم لما أسكنوا (ياء) مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حدفت الياء بعد أن لزمت الباء الكسرة للياء التي حذفتها فوافقت واو مفعول الباء مكسورة فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها كما انقلبت واو (ميزان) ياء للكسرة.[2].

([1]) ابن السراج:أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (316)هـ،الاصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة لبنان ج3 ص283_285.

([2]) المبرد:محمد بن يزيد (285هـ)المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ج1، ص289–290، انظر أبا سهل الهروي، محمد بن علي بن محمد (433هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1420هـ ج1، ص454، انظر ابن عصفور علي ابن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ج1ص 316.

وهنا يرد على البصريين بأن الواو المحذوفة هي الواو الأولى؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين [1].

4.1 وزن مصدر أفعل الأجوف

يأتي مصدر الفعل الثلاثي المزيد بهمزه، بزيادة ألف قبل آخره، لكن إذا وافق وجود ألف أخرى فإن الحذف واجب، مثل (أقال،استقال) فتصبح (إقالة، استقالة) وقد اختلف الأخفش مع البصريين في أي الألفين تحذف.

في حين يرى البصريون أن المحذوف هو ألف الزيادة من إفعال والتاء زائدة فتقول في وزن إرادة وإبانة إفعلة ؛لأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين[2].

فإن الأخفش يرى ووافقه الكوفيون أن المحذوف هو عين الفعل على قياس ما قاله في (مبيع)، والهاء هنا لازمة لهذا المصدر عوضا عن الحرف المحذوف وهو (عين الفعل)، فالمصدر (لأفعلت) هو(إفعال) نحو أكرمت إكراما، فلما جئنا ب (أقومت) أصبحت (إقولاً)، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضا مما حذف إذا كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر إذا أردت المرة الواحدة،فأصبحت (إقامة) على زنة (إفالة)، وكل ما لزمه حذف على ما يشابهها في هذه الزيادة فهو على وزنها نحو: استقامة، واستطالة، واستطاعة، فوزنها (استفالة) [3].

والرد على البصريين هنا هو نفس الرد عليهم في مسألة اسم المفعول من الفعل الأجوف الثلاثي، إذ إن الألف جاءت لتعطي معنى جديدا وهو معنى الحدث غير المقترن بزمن، وعين الفعل لم تأت لشيء،فإبقاء المعنى أولى، والحذف يكون للذي ليس له معنى.

([1]) المقتضب ج1، ص100، انظر ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ذي الحجة سنة (1373هـ) ج1 ص100، وانظر المفصل في صنعة الإعراب ج1 ص527، انظر اللباب في علل البناء، ج 2، ص360.

([2])أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج3 ص204 وانظر شرح التصريح، ج2، ص748

([3])المقتضب ج1 ص105 وانظر الخصائص، ج2، ص307.

5.1 الضمائر مع عسى

عسى: من أفعال المقاربةوهي لمقاربة الفعل وقد تكون إيجاباً ، فلا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل،وخبرها مصدر ؛لأنها لمقاربته،والمصدر اسم الفعل، كقولك عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقاربته بالنية و(أن أقوم) بمعنى القيام[1].

إن الاسم بعد عسى يكون مرفوعا على اعتبار أنه اسم لها، لكن عندما يأتي ضمير بعد عسى فلا يكون هذا الضمير للرفع بل يكون ضميراً للنصب، وفي إعرابه خلاف بين الأخفش والبصريين.

يرى البصريون أن الضمائر مع عسى في محل نصب اسم عسى على اعتبار أن عسى تكون هنا بمعنى (الرجاء)، وتكون مكان (لعل)، أي أنهم أبقوا ضمائر النصب على حالها وغيروا في معنى الفعل[2].

في حين يرى الأخفش ووافقه الكوفيون أن الضمائر التي تتصل بعسى تكون في محل رفع اسم لعسى، ولو كان الضمير ضمير نصب، وأن عسى هنا على معناها. فهو هنا يجري عمل الأفعال في الضمائر كما كانت في الأسماء، ولو اختلفت الضمائر. نحو: عساك وعساه[3].

6.1 الضمائر مع لولا

وهي مركبة من لا ولو، وتبتدأ بعدها الأسماء وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول تقول: لولا زيد لهلكنا. تريد لولا زيد في هذا المكان لهلكنا، وإنما امتنع الهلاك لوجود

([1]) المقتضب، ج3، ص68.

([2]) المقتضب، ج3، ص68.

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص 567-568، وانظر المرادي: المالكي (749)هـ، الجنى الداني في حروف المعاني،تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ط1 1994، ج1، ص467 و641.

زيد في المكان وقال تعالى: "لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ " [(1)]. وقد يستعملونها بمعنى(هلا) يليها الفعل[(2)]. وإذا جاء بعدها ضمير ففي إعرابه خلاف بين الأخفش و البصريين.

يرى البصريون أن هذا الضمير يبقى على أصله كونه ضمير نصب مع الأفعال، وضمير جر مع الأسماء، ونرى البصريين أنهم قد غيروا بمعنى (لولا) فعدوها حرف جر والضمير الذي يليها في محل جر، وذلك لأنها لا تعمل عمل الفعل[(3)].

في حين نرى أن الأخفش ووافقه الكوفيون الإبقاء على عمل لولا ومعناها ولكن غير في استخدام الضمائر، فأجازوا أن يكون ضمير النصب في محل رفع، فهو بعد لولا في محل رفع مبتدأ، نحو: لولاه ولولاك[(4)].

ونلاحظ أن رأي البصريين أقرب للسهولة بتغيير معنى الأداة والإبقاء على الضمائر؛ لأن تغيير الضمائر يحدث لبساً ويبتعد عن المعنى المراد.

7.1 اسم المفعول مبتدأ

المبتدأ: اسم مرفوع يبتدا به الكلام ويقع في أول الجملة غالباً، مجرداً من العوامل أو مسبوقاً بنفي أو استفهام، مستغن بمرفوعه في إفادة المعنى وإتمام الجملة[(5)]

يرى البصريون أن اسم المفعول لا يأتي مبتدأ وذلك لأن صيغة مفعول لم تثبت عندهم بمعنى المصدر ففي سياق الآية ("بأيكم المفتون ") يرون أن الباء زائدة على

([1]) سبأ: 31

([2])الأصول في النحو، ج2، ص211.

([3])المفصل في صناعة الإعراب، ج1، 177.

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، 567.

([5])توضيح المقاصد والمسالك، الذهبي، ج1، ص470. وانظر الجوجري، شمس الدين أحمد بن عبدالمعنم بن محمد القاهري الشافعي، (889)، شرح شذور الذهب، ج1، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004، ص231.

حد زيادتها في (تتبت بالدهن) في أصح القولين، والمراد (فستبصر ويبصرون، أيكم المفتون)،واستغنى بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدرا ؛لأن فيها دليلا على الفعل وقيل: المراد بالـ مفتون الجنّي؛ لأن الجنّي مفتون وذلك أن الكفار قالوا: إن النبي –عليه السلام– مجنون و أن به جنيا فقال سبحانه (فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون)، كما أن الاستفهام يقتضي عن تعيين الشخص الذي وقعت عليه الصفة من المخاطبين لا عن مكان الصفة.

في حين يرى الأخفش أن الباء في ("بأيكم ") بمعنى (في) وليست زائدة والمفتون بمعنى الصفة مبتدأ مؤخر وهو مصدر جاء على وزن اسم المفعول(1).

8.1 عود الضمير على متأخر

الأصل في الضمير أن يعود على متقدم في اللفظ والرتبة نحو قوله تعالى(وَنَادَى نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ)(2) وقوله تعالى(وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ)(3) فنوح وآدم فاعلان تقدما على المفعول به، وقد تقدما في اللفظ أيضاً لذا عاد الضمير (الهاء) في الرتبة(ابنه وربه) إليهما وربط الكلام.

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل وهو يحمل الضمير، وهنا يتأخر في اللفظ دون الرتبة كقوله تعالى(فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ) (4) وقد يتأخر في اللفظ والرتبة

---

(1)ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ) ،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ج1، ص187. وانظر شرح التصريح ج1، ص190، جـ2، ص 13.

(2) هود 42.

(3) طـه 121.

(4) طـه 67.

أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع [1]، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وقد خالفهم الأخفش وابن مالك لأن عود الضمير على متأخر له حكم بلاغية عدة لا ينكرها الجميع، ففي الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو (نعم رجلا محمد) و (بئس رجلا أبو جهل)؛ بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف،أما أنه مبتدأ وخبره الجملة قبله، فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم بالرتبة. وفي الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمول ثانيهما نحو (جفوني ولم أجف الأخلاَء) فقد أعمل العامل الثاني (لم أجف) في المعمول المتأخر (الأخلاء) فنصبه على أنه مفعول به و أعمل العامل الأول (جفوني) في ضمير واو الجماعة ولازمه على هذا عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة. وضمير الشأن والقصة نحو قوله (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ) [2] والضمير المجرور برب نحو ربه رجلاً، ويجب أن يكون بعده نكرة تميزه وتفسره، وأن يكون هو مفردا مذكرا فيقال (ربة امرأة – لا ربها. والضمير الواقع مبتدأ والمخبر عنه باسم ظاهر يفسره

– غير ضمير الشأن نحو " إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا"[3] والضمير فيه راجع إلى الموصوف وهو الحياة بقطع النظر عن الصفة والضمير المبدل منه الظاهر المفسر له نحو أكرمته محمداً . [4]

وفي ذلك يتضح لنا أن رأي الأخفش أولى بالأخذ به من رأي البصريين ذلك أن عود الضمير على متأخر يحمل دلالات بلاغية كبيرة لا يجوز أن نحرم العربية منها.

([1])السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد بن سابق الحضيري،(911هـ) الإتقان في علوم القرآن، ص52.

([2])الأنبياء 97.

(3)الأنعام 29.

(4)توضيح المقاصد والمسالك جـ2، ص597 وانظر اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ج2، ص117.

9.1 نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل

لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد وقد ينوب عن الفاعل في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاق للاتصال به وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة:

الأول منها المفعول به نحو(وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) (1)

- الثاني المجرور نحو(وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ) (2) وقولك سير بزيد.
- الثالث مصدر مخصص نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (3) ويمتنع نحو (سير سيرٌ) لعدم الفائدة. فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لمن أجازه
- الرابع ظرف متصرف مختص نحو (صيم رمضان) (جلس أمام الأمير) ويمتنع نيابة نحو (عندك ومعك وثم)؛لامتناع رفعهن ونحو (مكاناً وزماناً) إذا لم يقيدا(4)

فقّيد الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصاً ،تنبيهاً على أن غير المختص لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة فلا يقال في سرت وقتاً : سير وقت لعدم الفائدة بخلاف سرت وقتاً معيناً وزمناً طويلاً ومدة من النهار.وقد قيد بالتصرف تنبيها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة. فلا يقال في (أتيت سحر وجلس ثم: أُتى سحر وجُلس ثم)؛ لأن الظرفية لا تفارقها ولا يسند إليهما منصوبان حكما لمحلهما بالرفع لأن الفاعل لم يحكم له بمثل ذلك.وليس كذلك الحكم على المجرور بالرفع فإنه ثابت للفاعل، فلم يلزم من معاملة النائب فيه محزور، وهذا ما ذهب إليه البصريون من مجمل كلامهم عن ذلك (5).

---

(1)هود 44

(2)الأعراف 149.

(3)الحاقة 13

(4)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص120-127.

(5)شرح التسهيل لابن مالك جـ، 2ص128.

في حين يرى الأخفش ووافقه الكوفيون جواز نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول:جلس عندك. وقد أوضح الأخفش ذلك في قوله تعالى(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [1]. بأنه يجوز أن يكون الظرف في موضع رفع مع ضمه[2].

10.1 نيابة غير المفعول به مع وجوده

إذا وجد مع المفعول به مصدر أو ظرف أو جار ومجرور تعين المفعول به للنيابة ذلك لأنه الأصل، وغيره فرع عنه.[3]

فالبصريون يرون أنه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به،ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، فإن المفعول به ينوب عن الفاعل ولا يجيزون نيابة غيره مع وجوده.[4]

في حين رأى الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز نيابة كل واحد منهما، وإذا تقدم المفعول به على غيره تعينت نيابته في مثل قراءة أبي جعفر (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به ومثل هذه القراءة قول الشاعر:

وإنما يُرضي المنيبَ ربَّهُ ما دام معنيا بذكرٍ قلبَهُ [5]

"معنيا بذكر قلبه".

وجه الاستشهاد: إنابة الجار والمجرور "بذكر" عن الفاعل مع وجود المفعول به متأخرا "قلبه"؛ ودليل ذلك أن الشاعر أتى بـ "قلبه" منصوبا؛ ولو أنابه؛ لأتى به مرفوعا، وما يؤكد نصبه تماما مجيئه رويا في البيت؛ وأبيات القصيدة كلها منصوبة وقول الشاعر:

---

(1)لأنعام 94

(2)شرح التسهيل لابن مالك جـ2، ص128.

(3) وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص127.

(4) وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص127.

(5)الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 149، وشرح ابن الناظم ص170، وشرح التسهيل 2/ 128، وشرح الأشموني 1/ 184، وشرح قطر الندى ص189.

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا   لا شفى ذا الغي إلا ذو هدى [1]

فأقام الجار والمجرور(بالعلياء) مقام الفاعل ونصب (سيدا) وهو مفعول به [2].

11.1 حذف الموصول الاسمي

الموصول الاسمي كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف، أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح [3]. فالبصريون لا يجيزون حذف الموصول الاسمي حتى ولو علم.

يرى الأخفش جواز حذف الموصول الاسمي وذلك لأنه ثابت بالقياس والسماع [4]، فالقياس على "أنْ"فإنَّ حذفها مكتفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي. وأيضًا فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه. وأما السماع فمنه قول حسان:

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم   بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ[5]

أراد: ما الذي نلتم وما نيل منكم. ومنه قول بعض الطائيين:

ما الذي دَأبُهُ احتياط وحزم   وهواه أطاع يستويان[6]

([1])الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص173، والدرر 1/ 363، والمقاصد النحوية 2/ 521

(2)شرح التصريح جـ1، ص 429.

(3)شرح التصريح على التوضيح جـ1، ص149.

([4]) شرح التسهيل، ج1، ص235.

([5]) شرح التسهيل، 235/1.

([6]) شرح التسهيل، 235/1.

أراد: والذي هواه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى (وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُم) [1] أي: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل (آمِنُوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزّل على رسوله والكتاب الذي أنزلَ من قبل) [2].

12.1 المبتدأ الوصف

يمكن تلخيص الحالات الخاصة بالمبتدأ الوصف في ثلاث:

الأولى: وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلا أو نائبه، إذا لم يطابق ما بعده وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعا نحو أسابح المحمودان، أسابح المحمودون.

الثانية: وجوب إعرابه خبرا مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخراّ ،وذلك عند تطابقها في التثنية أو الجمع نحو أنائمان الرجلان؟ أنائمون الرجال؟

الثالثة: جواز الأمرين إن تطابقا في الإفراد وما يقتضيه مثل أقارئ الجندي؟ ومن هنا نلحظ أن المبتدأ الوصف عند البصريين يشترط أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام. [3]

فالبصريون يرون أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، كما في المبتدأ وإلا كان خبراً مقدماً ، والاسم المتأخر عن الوصف مبتدأً مؤخراً.

في حين ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا: قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان: فاعل سد مسد الخبر والشرط المذكور لاكتفاء الوصف بالفاعل عن الخبر على الأرجح، لا شرط للعمل[4]. وقد استشهد الأخفش على ذلك بقول بعض الطائيين:

([1]) العنكبوت 46

([2]) النساء 136

([3])عباس حسن، (1398هـ) النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ج1، ص453.

(4)اوضح المسالك الى الفية ابن مالك جـ1، ص 188.

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا   مقالة لِهبيٍّ إذا الطير مرَّتِ(1)

فاستدل الأخفش و الكوفيون بهذا الشاهد على مجيء (خبير) مبتدأ لكونه وصفا عاملا فيما بعده من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام لأنهم لا يشترطون ذلك،وعليه فـ(بنو) فاعل سد مسد الخبر

وما سوغ ذلك عند الأخفش، كما يقول صاحب شرح التصريح،عمله في المرفوع بعده؛ لأن العمل من جملة المسوغات، فالأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء(2).

13.1 جواز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً.

((الأَصْل تَقْدِيم الْمُبْتَدَأ وَتَأْخِير الْخَبَر لِأَن الْمُبْتَدَأ مَحْكُوم عَلَيْهِ فَلَا بُد من تَقْدِيمه وَيجوز تَأْخِيره حَيْثُ لَا مَانع نَحْو (قَائِم زيد) وَيجب الْتِزَام الأَصْل لأسباب أَحدهَا أَن يُوهم التَّقْدِيم ابتدائية الْخَبَر بِأَن يَكُونَا معرفتين أَو نكرتين متساويتين وَلَا قرينَة نَحْو (زيد أَخُوك وَأفضل مِنْك أفضل مني) فَإِن كَانَ قرينَة جَازَ التَّقْدِيم نَحْو أَبُو يُوسُف أَبُو حنيفَة وَقَوله (بنونا بنو أبنائنا))). (3)

فالبصريون يرون أن الخبر يجب أن يتقدم إذا كان الْخَبَر مُسْندا دون(أما)إِلَى (أَن) الْمَفْتُوحَة الْمُشَدّدَة وصلتها نَحْو {وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا} (4)وحجتهم في هذ أنه لَو تأخر لالتبس بإن المكسورة.

في حين جوز الْفراء والأخفش تَأْخِيره قِيَاسا على الْمسند إِلَى أَن المخففة نَحْو {وَأَن تَصُومُوا خير لكم}(5)فَإِن ولي(أما)جَازَ التَّأْخِير اتِّفَاقًا(6) نَحْو:

---

(1) شرح الكافيه الشافيه جـ1، ص 74. وانظر شرح قطر الندى وبل الصدى جـ1، 272ص

(2) شرح الكافية الشافية، ج1، ص75.

(3)همع الهوامع، ج1، ص384.

(4)يس،41.

(5).الْبَقَرَة، 184

(6)همع الهوامع، ج1، ص388.

(عِنْدي اضْطِبارٌ، وأمّا أتَّنى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فلوَجْدٍ كَادَ يُبْرِينى) [1].

وقد قاس الأخفش على ذلك جملة "أن العلم نور قول مشهور" فقد جاء الخبر مؤخرا وهو (قول)، لّما كان المبتدأ مبدوءاً بأن المفتوحة فأصبح المصدر بمكان المبتدأ كما في قوله تعالى:(أن تصوموا خير لكم) [2].

14.1 إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف الجار والمجرور

إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده،بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبراً مقدماً وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً في اللفظ وهذا رأي البصريين [3].

في حين يرى الأخفش والكوفيون أن الاسم يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لعملهما في الظاهر، وحجتهم في ذلك من أمرين:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ، فإذا تقدَّم على الاسم وَجب أن يكونَ عامله قَبله وهو الفِعل، وإذا كان قَبله وقد أُقيم الظَّرف مَقامه وجبَ أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسم إذا كان قَبله.

والوجهُ الثَّاني:أنَّ الظَّرفَ إذا اعتَمَدَ على شيءٍ قَبله كالمُبتدأ، وذي الحالِ وغيرهما يَعمل، ومن المَعلوم البِّين أنَّ العَملَ غيرَ مضافٍ إلى ما اعتَمد عليه، فَوَجَبَ أن يكونَ مَنسوباً إليه.نحو قولنا (عندك زيد) فزيد فاعل (عند)[4].

---

(1)التصريح،175/1، همع الهوامع، 103/1

(2)المدارس النحوية جـ1، ص97.

(3)السهيلي، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي ، ت 581هـ ، نتائج الفكر في النحو دار الكتب العلمية بيروت ج1 1992 جـ1 ص325.

(4)شرح التصريح جـ1 303ص وانظر حاشية الصبان على شرح الاشموني جـ1 403ص وانظر مختصر مغني اللبيب عن كتاب الاعاريب جـ1 137 وانظر العكبري أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين 616 هـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي.

15.1 أسماء الأفعال

هي ما ناب عن الفعل معنى واستعطلاً ولم يتأثر بالعوامل. وأسماء الأفعال موضوعة بأسماء ألفاظ أفعالها من حيث يراد بها معانيها لا من حيث يراد بها أنفسها لأن مدلولاتها التي وضعت لها هي ألفاظ لم يتغير اقترانها بزمان وأما المقترنة بالزمان فهي حكم الأفعال التي هي بمعناها[1]

يرى البصريون أن اسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية هذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ف(شتان) مثلا اسم اللفظ المبدوء بالشين والمنتهي بالنون وهذا الاسم يدل على لفظ (افترق) الدال على الحدث وهو الافتراق والزمان الذي هو الماضي [2].

في حين يرى الأخفش والكوفيون أن هذه (الأسماء) إنما هي حروف لا محل لها من الإعراب [3].

16.1 حكم الاسم بعد حاشا

حاشا: حرف استثناء وأجاز النحويون أن يكون فعلاً في بعض التراكيب ومعناه التنزيه كقوله تعالى:" حاش لله" بدليل قولهم" حاشا لله" بالتنوين كما قيل" براءة من الله".[4]

يرى البصريون أن الاسم بعد حاشا في موقع جر على اعتبار أن حاشا حرف جر. فنقول:(قام القوم حاشا زيد) بجر زيد ولا يرون لها غير ذلك ما لم تدخل (ما) عليها فإن دخلت عاملها البصريون معاملة الأفعال. [5]

([1])أوضح المسالك،ج4، 78. انظر همع الهوامع،ج3، ص105.

([2])أوضح المسالك،ج4، 784.

(3) المفصل لابن يعيش،ج5، 52. التبيين عن مذاهب النحويين، ج1، ص379.

([4])الكتاب،ج1،ص209. انظر المقتضب،ج4،ص391. اللمع،ص66،69.

([5])همع الهوامع ، ج2 ،280.

في حين يرى الأخفش أن الاسم بعد حاشا في موقع نصب على أنه مفعول به للفعل (حاشا) وقد قاس (حاشا) بمثل (خلا) فالاسم بعدها منصوب أو مجرور. وقد أورد عدة أمثلة من السماع منها: " اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع) فنصب الشيطان على أنه مفعول به. (1)

أما فاعل حاشا فهو ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام. فمثل قولنا:(قام القوم حاشا زيداً) تقديره حاشا هو أي: يعقبهم زيداً . وهذا رأي جمهور النحويين (2)

17.1 جمع المؤنث السالم

هو كل ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطه إن كان صفة وله مذكّر فأن يكون مذكّره جمع بالواو والّنون، وإن لم يكن له مذكّر فأن لا يكون مجّردا عن تاء التّأنيث كـ (حائض)، وإلاّ جمع مطلقا(3)

ويجمع بالألف والتاء ستة أنواع هي كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هند وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحة إلا ثلاث كلمات: شفه وأمة وشامة وكل اسم مؤنث بالتاء بالمعنى جميعا نحو مسلمة وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبلى وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة، نحو عذراء كل اسم لغير العاقل نحو اصطبل ولا يمنع من تسميته سالماً تغير بناء مفرده في حال الجمع سجدات وزهرات فيصبح ثانيهما في جمع سجدة وزهرة بسكون ثانيهما نحو ظلمات

---

(1)همع الهوامع ،ج2 ،280

(2)شرح التسهيل لابن مالك جـ2 ص307 وانظر شرح ابن عقيل جـ2 ص238 والمدارس النحوية جـ1 98ص.

(3)ابن الحاجب:جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، (646)، الكافية في علم النحو، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010، ص40.

بضم الثاني في جمع ظلمة بسكون الثاني نحو صحراوات بقلب همزة مفرديهما واواً [(1)].

وفي هذا يقول البصريون:إن علامة الرفع لهذه الأسماء الضمة وعلامة النصب والجر لكل أولئك هي الكسرة[2].

في حين يرى الأخفش أن هذه الأسماء في موقع النصب أنها مبنية على الكسر في محل نصب[(3)]، أي أن حركة الكسرة هي دالة على الجر ، و الأصل أن تبقى كذلك، ولا يجوز أن توضع في مكان الفتحة للدلالة على النصب.

18.1 اقتران خبر لكن بالفاء

اتفق جمهور النحاة على جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وفي خبر (إن) المكسورة وفي خبر (أن) المفتوحة،ولكنهم اختلفوا في زيادتها في خبر (لكّن) إذ يرى البصريون جواز زيادة الفاء في خبر لكن[(4)] ويستدلون على ذلك ببيت الشعر:

ولكن يقضى فسوف يكون[(5)]

وهنا جاءت (الفاء) في (فسوف) واقعة في جواب لكن.

في حين يرى الأخفش أنه لا يجوز اقتران خبر لكن بالفاء الزائدة. كما يمنع دخول الفاء بعد (أن) وفي وجود هذا البيت إقامة الحجة عليه [(6)].

---

(1)أوضح المسالك ج1، 86

(2)أوضح المسالك،ج1،ص86

(3)أوضح المسالك جـ1 ص86 وانظر اللباب في علل البناء جـ1 117ص.

(4).أوضح المسالك جـ1 339، ص340 وانظر شذرات الذهب جـ2، ص507

(5)عجز بيت صدره: فوالله ما فارقتكم قاليا لكم، التصريح 225/1، قطر الندى 196/54.

(6)أوضح المسالك جـ1 339، ص340 وانظر شذرات الذهب جـ2، ص507،وضياء السالك الى أوضح المسالك جـ1،ص 317.

19.1 وقوع المصدر موقع الحال

لقد اختلف النحاة في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك (أقبل الأمير ركضا) و(جاء زيد مشيا).

فالبصريون يرون أنه ينتصب ونظائره على الحال، والتقدير: أقبل الأمير راكضا، وهو عندهم حال وقع فيه الأمر. وليس كلُّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ " لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً. ألا ترى أنّه لا يحسُن: أتانا سُرْعة ولا أتانا رُجْلةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يستعمل في باب سَقْيًا وحَمْدًا.واطّرد في هذا الباب الّذي قبله؛ لأنّ المصادر هُناك ليس في موضع فَاعِلٍ". [1].

في حين يرى الأخفش أن مثل هذه المصادر منصوبة على المصدرية والعامل فيها محذوف ومثال ذلك (طلع بغتة) والأصل يبغت بغتة وفي (جاء ركضاً) يركض ركضاً وفي (قتلته صبراً) يصبر صبراً فالجملة من الفعل المحذوف مع المصدر الظاهر، هي الحال وليس المصدر[2].

20.1 تقدم الحال على صاحبها

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

إحداها وهي الأصل: أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه"، كـ: "جاء زيد راكبا"، "وأن تتقدم عليه" كـ: "راكبًا جاء زيد"، "وإنما يكون ذلك إذا كان العامل" فيها "فعلًا متصرفًا"، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة، أي: يكون ماضيًا ومستقبلًا وحالًا، قاله أبو البقاء، فالماضي "كـ: جاء زيد راكبًا"، والمستقبل كـ: "قم مسرعًا" والحال كـ: "يوم زيد مسرعًا الآن".

"أو صفة تشبه الفعل المتصرف" في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع، وسواء في ذلك اسم الفاعل

(1)اللمحة في شرح الملحة،ج1،ص354.

(2)أوضح المسالك، ج2،ص259..

واسم المفعول والصفة المشبهة "ك: "زيد منطلق مسرعًا"، فـ"مسرعًا" حال من فاعل "منطلق" المستتر فيه، "فلك في "راكبًا"" في "جاء زيد راكبًا" في المثال الأول، "و" في "مسرعًا" في "زيد منطلق مسرعًا" في المثال الثاني "أن تقدمهما على "جاء" وعلى "منطلق""، فتقول: راكبًا جاء زيد، ومسرعًا زيد منطلق أو زيد مسرعًا منطلق،

الحالة "الثانية: أن تتقدم" الحال "عليه" أي: على عاملها "وجوبًا، كما إذا كان لها صدر الكلام نحو: كيف جاء زيد؟ " فـ"كيف" في موضع الحال من "زيد".

الحالة "الثالثة: أن تتأخر" الحال "عنه" أي: عن عاملها "وجوبا.[1]

وفي الحالة الأولى خلاف بين الأخفش والبصريين:

يرى البصريون أن الحال قد تتقدم على صاحبها وقد استدلوا بأمثلة من القياس نحو " زيد منطلق مسرعاً " فيجوز أن تقول " مسرعا زيد منطلق " وجملة " جاء زيد راكباً " فنقول "راكباً جاء زيد " "[2].

في حين يرى الأخفش أنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل في نحو "راكباً زيد جاء " و" مسرعا زيد منطلق " أو "زيد مسرعاً منطلق "[3]؛ وذلك لبعدها عن العامل.

وقد استشهد البصريون بقوله تعالى "خشعاً أبصارهم يخرجون " [4]

فخشعاً حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدمت الحال على عاملها . وكان رد الأخفش أن هذا لا يتعين لجواز أن يكون " خاشعاً " تأويل ""خشعاً " صفة مفعول محذوف. والتقدير " يوم يدع الداعي إلى شيء نكر "" [5]قوماً خشعاً أبصارهم.

---

(1)شرح التصريح جـ1 594 وانظر شرح الكافية جـ1 753 ، اللمحة في شرح الملحمة جـ1 381.

(2)شرح الكافية،جـ1،ص753

(3)شرح التصريح،جـ1 594 وانظر شرح الكافية، جـ1،ص753

(4)القمر،27

(5)القمر، 26

21.1 نعت النكرة بالمعرفة

من شروط النعت موافقته لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ومن التعريف والتنكير والجنس والعدد. وهذا رأي البصريين [1].

في حين يرى الأخفش جواز نعت النكرة بالمعرفة بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف وقد استشهد بقوله تعالى (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ")[2] فجعل " الأوليان " المعرف " بأل " صفة (لآخران) مع أنه نكرة وسوغ ذلك كونه موصوفاً بالجار والمجرور [3].

22.1 إبدال الظاهر من المضمر

يرى البصريون أنه يجوز إبدال الظاهر من المضمر إذا دل الغائب أو غيره على الإحاطة نحو (رأيت الذي قام زيد) فتبدل زيدا من الضمير الذي في (قام) وفيه قوله تعالى (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) [4] ، أما إذا لم يشتمل على الإحاطة فهو ولا يجوز عندهم كما في : رأيت زيدا أباه ؛ وذلك لأن الأب غير زيد ؛لأنك لا تبنيه لغيره[5].

في حين يرى الأخفش أنه يجوز إبداله من الضمير دون شرط الإحاطة فهو يرى أن "زيداً وعمراً في قولنا (رأيتك زيداً ورأيتني عمراً ") بدلا من الياء المنصوبة المحل في (رأيتك، ورأيتني) ويستدل بقول الشاعر:

بكم قُريشٍ كُفينا كلَّ مُعْضِلةٍ وأمَّ نهجَ الهدى من كان ضِلّيلا [6]

ووجه الاستشهاد قوله " بكَم قريش " بالجر بدلا من" كاف " المخاطب في قوله " بكم "[7].

---

(1) أوضح المسالك جـ3 273.

(2)المائدة،107.

(3)توضيح المقاصد جـ2 949 وانظر أوضح المسالك جـ3 273.

(4)المائدة 114

(5)توضيح المقاصد جـ2 1046 وانظر أوضح المسالك جـ3 386.

(6)،شرح التصريح 687،،شرح شذور الذهب ص443.

(7)مغني اللبيب جـ1 257 انظر أوضح المسالك جـ3 371

23.1 التقدير في وقوع الخبر ظرفاً

يجوز أن يقع الظرف خبرا بشرطين الأول أن يكون الظرف تاما، والثاني أن يتعلق بمحذوف وجوباً أ[1].

فالبصريون يرون أن التقدير في ذلك (كائن أو استقر)، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنيكون اسماً مفرداً ، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف المجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو: (أما في الدار فزيد) وقوله تعالى:(" إذا لهم مكر في أياتنا")[2] لأن أما لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، ولأن إذا الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح[3].

في حين يرى الأخفش أن تقديره: كان أو استقر " وحجته أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والأصل في العامل أنيكون فعلاً [4].

24.1 التأويل في حذف الخبر إذا سدت مسده الحال

تأتي الحال سادة مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا مضافا ويعمل في الاسم الذي بعده،ثم تأتي الحال بعده كما في قولنا (ضربي زيدا قائما)، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرا، فلا يصح قولنا (ضربي قائم). [5]

أو" يكون المبتدأ اسم تفضيل "مضافا إلى المصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا"، فـ"أكثر" اسم تفضيل مبتدأ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه.[6]

---

(1)شرح التصريح جـ1 206.

(2)يونس 21.

(3)شرح التصريح، ج1، ص207.

(4) أوضح المسالك، ج3، ص371.

(5) نتائج الفكرفي النحو،ص213.

(6) شرح التسهيل ج1،ص278.

"أو" مضافا "إلى" شيء "مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون. الأمير قائما"، فـ"أخطب" اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر، وهو "ما" والفعل، أي: أخطب كون الأمير قائما. "وخبر ذلك" كله في الأمثلة السابقة "مقدر(1).

وقد اختلف الأخفش مع البصريين في تأويل المحذوف

إذ يرى البصريون بأن التقدير بـ"إذ كان"" إن أريد الماضي، "أو "إذا كان" إن أريد المستقبل، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف، والتقدير: حاصل إذ كان، أو إذا كان، فـ"حاصل" خبر، و"إذ" أو "إذا" ظرف للخبر مضاف إلى "كان" التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، و"قائما" و"ملتوتا" حالان من الضمير المستتر في "كان"، وإنما لم تجعل "كان" ناقصة، والمنصوب خبرها لوجهين:

أحدهما: التزام تنكيره، فإنهم لا يقولون: ضربي زيدا القائم.

والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كالحديث: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"

في حين يرى الأخفش بأن الخبر مقدر في المثال السابق وهو مقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال فيقدر الخبر في:ضربي زيداً قائماً ضربه قائماً ، في قوله: أكثر شربي السويق ملتوتاً : شربه ملتوتا وفي أخطب ما يكون الأمير واقفا: كونه واقفاً فالمصدر الثاني هو الخبر ، وفاعله محذوف والهاء مضاف إليه مفعوله وهي صاحبة الحال ، فهو على ما ترى أقل حذفاً من رأي البصريين، وأيضاً رأي يميل إلى السهولة (2).

---

(1) الأُشْموني:علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1، 1998.

(2)شرح التسهيل جـ1 278

25.1 مميز كم الاستفهامية

كم الاستفهامية تأتي بمعنى:أي عدد مركب من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وقد بنيت لأنها تتضمن معنى همزة الاستفهام والسؤال بها عن كمية العدد ومميزها فيه خلاف(1).

إذ يرى البصريون أن تمييزها يجب أن يكون مفرداً مثل تمييز الأعداد إذا جاءت عقوداً وهو تمييز مفرد نكرة منصوب فالتمييز عندهم بعد كم يشترط فيه أن يكون مفرداً لا جمعاً ونكرةلا معرفاً ومنصوباً لا مجروراً ، وأما إذا جاء جمعا فإنهم يؤولون على أنه (حال) والتمييز محذوف(2).

في حين يرى الأخفش جواز وقوع تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً وقد ذهب الأخفش في هذا إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلاما نالك؟. فالسؤال هنا كما يوضح الأخفش أنه سؤال عن أصناف أي: كم صنف من أصناف الغلمان لك عرباً كانوا أو عجما؟ ، فالسؤال عن أصنافهم لا عن آحادهم(3).

26.1 إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل: هو اسم مشتق للدلالة على من قام بالفعل، يشتق من الثلاثي على وزن فاعل ومن غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، وقد يعمل اسم الفاعل عمل فعله ولكن بشروط هي الحال أو الاستقبال عند البصريين(4).

فالبصريون يرون أن عمل اسم الفاعل عمل فعله يشترط الحال والاستقبال إذ لم يكن معرفاً (بأل) التعريف، أو أن يسبق باستفهام أو حرف نداء فإذا سبق اسم

---

(1)توضيح المقاصد،ج1،ص311

(2)همع الهوامع ج2،ص251

(3) شرح شذور الذهب جـ2 468

(4) النحو الوافي، ج3، 238

الفاعل (بأل)وصلح أن يكون صلة لها، فهو صالح للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال لأن اسم الفاعليعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل [1].

في حين يرى الأخفش أن المنتصب بعده مشبه بالمفعول به؛ لأن (أل) ليست موصولة بل هي حرف تعريف ، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لأنه يبعد عن الفعل فإن قصد بأل العهدية فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل [2].

27.1 بناء العدد المصوغ على زنة فاعل

ويعني أن اسم الفاعل يصاغ من الأعداد من اثنين فما فوق إلى العشرة على وزن (فاعل) نحو ثان ثالث..... وعاشر كما يصاغ من ضرب ضارب وعند استعماله له شروط منها أن يستعمل مفرداً ولا إشكال فيه، أما الثاني أن يستعمل مع موافقه، والثالث أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا العدد الذي تحته[3].

فالبصريون يرون في الشرط الثاني وهو أن يستعمل مع موافقه كقولك " ثاني اثنين " أنه يجب إضافته عندهم فتقول في التذكير: ثاني اثنين إلى عاشر عشرة وفي التأنيث ثانية اثنتين إلى عاشرة عشرة، وإذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت:في (خامس) قلت: حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر إلى أن تبلغ إلى تسة عشر، ومن قال خامس خمسة عشر وحادي أحد عشر (فحادي وخامس) ههنا يجران ويرفعان ولا يبنيان[4].

---

(1)توضيح المقاصد والمسالك جـ2 852

(2).توضيح المقاصد والمسالك جـ2 ص853

(3).توضيح المقاصد والمسالك،ج3، 1231

(4).الأصول في النحو، ج2، ص426

في حين ذهب الأخفش إلى جواز إعماله فنقول " ثاني اثنين ،وثالث ثلاثةَ ". واحتج بقول بعض العرب " ثنيت الرجلين " إذا كنت الثاني منهما[1].

وهذا دليل على أن الأخفش لم يرفض شيئاً بحجة النادر والقليل، وإنما كان واسعاً في وضع التفسيرات كما نراه من إعرابه.

28.1 الصفة المشبهة

هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون (كاسم الفاعل وأفعل التفضيل) كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين[2]

فإذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع الفاعل وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به ، إذا كان معرفة، وعلى التمييز إذا كان نكرة وجره بالإضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع الأول ما يجوز ذلك فيه اتفاقاً وهو ما أخذ من فعل قاصر: كطاهر القلب. والثاني ما يمتنع فيه اتفاقاً وهو ما يتعدى لأكثر من واحد. والثالث ما يتعدى لواحد.

فالبصريون يرون أن الفعل المتعدي لواحد يمنع مطلقاً أن يصاغ منه صفة مشبهة كما النوع الثاني وهو مرفوض عندهم [3].

في حين يرى الأخفش جواز صياغة الصفة المشبهة منه؛ مستشهداً بقول العرب " مررت برجل غضبان الأب " يريد بنصب الأب أو جره واستدل بقولهم " هو حديث عهد بوجع " فقولهم (بالوجع) متعلق ب(حديث) وهو صفة مشبهة.

---

(1) انظر ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ابو محمد ، جمال الدين ، ت 761 ، المسائل السفرية في النحو ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، موسوعة شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص460.

(2)الأصول في النحو،ج1،ص130.

(3)توضيح المقاصد والمسالك جـ1 161 ، انظر شرح التصريح على التوضيح جـ2 20

في حين يعلقه البصريون ب(عهد) لا بالصفة فإن جاء من كلامهم " مررت برجل غضبان الأب على زيد " علقوا (على زيد) بفعل محذوف تدل عليه الصفة أي غضب على زيد[1].

29.1 موضوع التعجب من العاهات

التعجب شعور داخلي تنفعل به النفس حين تستعظم أمرا نادرا، أو لا مثيل له؛ مجهول الحقيقة،أو خفي السبب، ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها.للتعجب صيغتين قياسيتين اتفق عليها علماء النحو هما:(ما أفعل و أفعل بـ)[2]

يرى البصريون أنه لا يجوز صوغ التعجب من العاهات وذلك لأن(أفعل) التعجب اسم فاعل على (أفعل) نحو شهل فهو أشهل عور فهو أعور وعرج فهو أعرج فأفعل جاءت اسم فاعل لما كان لوناً أو خلقةً كما اشترط البصريون في اشتقاق صيغة التعجب(أفعل) أن يكون من فعل ثلاثي (لا يجوز من غير الثلاثي) [3].

في حين يرى الأخفش جواز صوغ (أفعل) من العاهات واستشهد بقوله تعالى ("من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ") [4].

وقد جوز الأخفش أن يشتق من كل فعل مزيد نحو أتقن فنقول ما أتقنه وأخطى ما أخطاه[5].

---

(1)همع الهوامع جـ3 91.

(2)النحو الوافي ج3 ، 339.

(3) ابن يعيش:ابن الصانع:يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي(643)،المفصل،اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان،2001، ج4،ص415. وانظر همع الهوامع ج3ص318

(4) الإسراء،72

(5) شرح المفصل لابن يعيش جـ415/4 وانظر اللمحة في شرح الملحة، ج1ص518 وانظر همع الهوامع ج3ص318 انظر المدارس النحوية ج1، ص106

30.1 تنكير فاعل نعم وبئس

يعرب الاسم بعد (نعم و بئس) فاعلا وفي شروط إعرابه خلاف بين الأخفش والبصريين.

فالبصريون يرون أن الاسم بعد(نعم وبئس) يشترط في إعرابه فاعلاً ، أن يكون معرفاً بأل التعريف أو مضافاً إلى اسم معرف بأل التعريف أو أن يكون مضافاً إلى المعرف بها ومثل ذلك[1]:

1-قول تعالى (" نعم المولى ونعم النصير ")[2]

2-قوله تعالى (" ولنعم دار المتقين ")[3]

3-قول الشاعر

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب   زهير حسام مفرد من حمائل [4].

في حين يرى الأخفش جواز أن يقع فاعلانعم وبئس نكرةً مفردةً مضافةً [5]. وحكى الأخفش أن أناساً من العرب يقولون (ونعم نيم) [6].

---

(1)شرح المفصل لابن يعيش جـ4 395 شرح التسهيل ج3 11

(2)الأنعام،40

(3)النحل،30

(4)شرح الكافية 1105/721، توضيح المقاصد 904

(5)شرح المفصل لابن يعيش جـ4 395 شرح التسهيل ج3 11 شرح الكافية الشافية ج2 1108 توضيح المقاصد والمسالك ج1 432 أوضح المسالك ج3 246 مغني اللبيب ج1 793 وانظر الشاعر حسن موسى ، خطاب الماردي ومنهجه في النحو ، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، العددان التاسع والسبعون والثمانون ، السنة العشرون ، رجب ذو القعدة 1408 ج1 119

(6).توضيح المقاصد والمسالك ج2، 906. شرح الأشموني ،ج2، 279

31.1 العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

اتفق النحاة على جواز عطف الاسم الظاهر على ضمائر الرفع والنصب بوجود فاصل أو عدمه، أما في حالة العطف على المجرور فقد اختلف الأخفش مع البصريين في ذلك.

إذ يرى البصريون أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر فلا يجوز قولك " مررت بك وزيد " واحتجوا لمذهبهم بأن الجار والمجرور بمنزلة الشي الواحد فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار من قبل أن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير الرفع والنصب كما أن عطف الاسم على الحرف لا يجوز ومنها أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقبا له فلم يجز العطف عليه كالتنوين[(1)].

في حين يرى الأخفش جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وقد استدل على ذلك بكثرة وروده في التنزيل كما أنه يستدل على ذلك بكثرة كلام العرب فيه ففي التنزيل قوله تعالى ("واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ")[(2)] على قراءة حمزة الزياتي بالجر على عدم إعادة الخافض فالأرحام معطوفة على الهاء دون إعادة حرف الجر وقوله تعالى (" يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ")[(3)] فـ(ما) معطوفة على الضمير (هن) دون إعادة الخافض[(4)] وقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [(5)]

---

(1)الانصاف في مسائل الخلاف جـ2 380 وانظر اللمحة في شرح الملحة جـ2 2_7 وانظر أوضح المسالك الى الفية ابن مالك جـ2 215.

(2)النساء 1

(3)النساء 127

(4)شرح التصريح على التوضيح جـ1 ص533 حاشية الصبان على شرح الاشموني جـ2 ص206.

(5)الكتاب،383/2، شرح المفصل ص399

فالأيام اسم ظاهر، عطف على ضمير الكاف دون إعادة الخافض.

ومن هنا يتضح لنا توسع الأخفش في التقعيد فهو قد أخذ من الكوفيين بعض قواعدهم للتقعيد فكل ما ورد عن العرب حجة.

32.1 العطف على معمول أكثر من عاملين

لقد أجاز النحاة العطف على معمولي عامل واحد ولكنهم اختلفوا في العطف على معمول أكثر من عاملين

ففي حين رأى البصريون جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو (إن زيداً ذاهب وعمراً جالس) وعلى معمولات عامل واحد نحو(أعلم زيداً عمر بكراً جالساً وأبو بكر سعيداً منطلقاً) إلا أنهم منعوا العطف على معمول أكثر من عاملين نحو (إن زيداً ضارب أبوه لعمر وأخاك غلامه بكر)، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فإنه ممتنع اجماعه نحو(كان آكل طعامك عمرو وتمرك بكر) وليس كذلك. [1]

في حين يرى الأخفش جواز ذلك وهو الجواز المطلق في عطف المعمول في أكثر من عاملين ومعمول العاملين،ويقول في جملة (زيد في الدار والحجرة عمرو) أو(وعمرو الحجرة).أو حتى لو كان الجار مقدما نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو) أو(وعمرو الحجرة). [2]

فجعل الحجرة معطوفة على الدار بالجر وعمراً معطوف على زيد بالرفع وكان يحتج لرأيه بأن جزيئات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه

---

(1)الصبان:أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1 1417 هـ -1997م ،ج3،ص181

(2) حاشية الصبان،ج3،183

الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه[1].

33.1 موافقة البدل متبوعه

يرى البصريون أنه لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والإظهار وضدهما فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكس كقوله تعالى ("إلى صراط مستقيم صراط الله") [2] وقوله (لنسفعاً بالناصية ناصية")[3].

وقولك رأيت زيداً أباه لكن إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر مخاطباً أو متكلماً إن أفادت الإحاطة نحو قوله تعالى ("تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا") [4] وقولك أكرمكم أكابركم وأصاغركم أو[5] بعضاً نحو قوله

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم [6]

في حين يرى الأخفش أنه يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب ويتعدى ذلك إلى الغائب لأنه لا لبس فيه أيضاً وإذا لم ينعت ولو كان البدل في إزالة لبس يمتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قوله تعالى (" ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا ") ف " الذين " بدل من ضمير الخطاب[7].

---

(1) المدارس النحوية،ج1،ص309

(2) الشورى،52-53

(3) العلق،15

(4) المائدة،114.

(5) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ح3، ص235.

(6)همع الهوامع 1581.

(7)أوضح المسالك الى الفية ابن مالك جـ3 367 ، همع الهوامع جـ3 ص179

34.1 ترخيم الثلاثي إذا تحرك وسطه أو كان ساكن الوسط

الترخيم لغة التسهيل[1] واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل(يد) مرخما ويدخل في المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الإطلاق فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بأل وسواء في جوازه في الضرورة، العلم وغيره وذو التاء والخالي منها والمعوض وغيره كما جزم ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها غير النداء إلى العلم لأنه المسموع [2].

يرى البصريون أنه لا يجوز ترخيم الاسم الذي خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط[3].

1. أن يكون زئداً على ثلاثة أحرف فلا يجوز ترخيم الثلاثي إذا تحرك وسطه أو سكن نحو حكم .
2. أن يكون علماً.
3. ألا يكون ذا إسناد.
4. ألا يكون ذا إضافة.

في حين يرى الأخفش جواز ترخيم الثلاثي إذا تحرك وسطه إذا أمن اللبس فنقول في حكم يا حكي نحو يا جار.

كما أجاز ترخيم بكر على نحو حكم [4].

35.1 صرف الاسم إذا وافق وزن الفعل

إن الاسم لا يعد موافقا للفعل إلا إذااجتمعت فيه شروط منها:

---

(1)لسان العرب،مادة رخم،ج12،ص224

(2)همع الهوامع،ج2،ص74

(3)توضيح المقاصد والمسالك جـ3 ص113، وانظر شرح الاشموني جـ3 ص 68 ، حاشية الصبان على شرح الاشموني جـ3 ص 260.

(4) شرح الاشموني جـ3 ص 69 ، حاشية الصبان على شرح الاشموني جـ3 ص 261.

1- أن يكون الوزن خاصة الفعل بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمي بهما أو في أعجمي معرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد في الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كأفكل ويرمع.

2- أن لا يكون لازماً ليخرج نحو(امرؤ وابنم)علمين فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخرج وفي النصب كاعلم وفي الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين فلو سمي بهما على لغة من يلتزم الفتح منعا الشرط.

3-أن يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رد وقيل إذا سمي بهما فإنهما يصرفان لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم فصارا نحو مد وقيل هذا إذا كان السكون قبل التسمية فإن طرأ بعدها كأن تسمي رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان:

"ويجري القولان في يعصر علما إذا ضم ياؤه إتباعا فالأ صح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به وخروج إلى شبه الاسم

والثاني منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في ألبب علما فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك"[(1)]

36.1 جمع الخماسي جمع تكسير

إذا جمع الخماسي يكون على وزنين (مفاعل) أو (مفاعيل)، ولك جواز الحذف أو الزيادة ؛لأن التكافؤ ثابت بينهما، إذ لا مزية لأحدهما على الآخر. [(2)] إذ

---

(1)همع الهوامع،ج1،ص115

(2)توضيح المقاصد والمسالك جـ،ج3، 1410

يرى البصريون أن زيادة الياء في مثل (مفاعل) وحذفها من مثال مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة [1].

في حين يرى الأخفش أن جمع الخماسي الذي على وزن مفعال يكون على وزن مفاعل أو مفاعيل مثل مفتاح مفاتح أو مفاتيح واستشهد بقوله تعالى (" ولو ألقى معاذيره ")[2] وقوله (" وعنده مفاتح الغيب ")[3]. [4]

من أوزان المجرد الرباعي (فعلل)

للرباعي المجرد خمسة أبنية ثلاثة بكسر الفاء وواحد بضمها وواحد بفتحها أما مكسورة الفاء (ف) فعلل مثاله زبرج وفعلل مثاله (درهم) ، وفعلل مثاله (مهطر) والمفتوح الفاء (فعلل) مثل جعفر والمضموم فعلل مثل (برثن) وهذه الأمثلة تكون أسماء وتكون صفات فهذا رأي البصريين.

في حين يرى الأخفش أن هناك وزنا سادساً وهو فعلل ومثاله (جؤذر) ويخرج بقولهم، هذا بناءً لم يحكه االبصريون لأنه لما زاد حرفاً على الثلاثي خرج عن الاعتدال لأن أعدل الأسماء هو الثلاثي فقل تصرفهم فيما زاد عليه فعلّلوا أبنيته[5].

---

(1)توضيح المقاصد والمسالك جـ3 ص1413

(2)القيامة،15

(3)الأنعام،59

(4)شرح شذور الذهب جـ1 ص348.

(5)الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (442) ، شرح التصريف ، ابراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد ،طبعة (1) 1999 جـ1 207، المفتاح في الصرف جـ1 33، اللباب في علل البناء والاعراب جـ2 213، توضيح المقاصد والمسالك جـ3 ص521.

الفصل الثاني

آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الأفعال

1.2 رافع الفعل المضارع

يقول صاحب كتاب علل النحو: أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند البصريين بوقوعه موقع الاسم، وسواء كان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، كقولك في الرفوع: زيد يقوم، وهو في موقع:زيد قائم.فأما المنصوب فنحو قولك: كان زيد يقوم، في موضع:كان زيد قائما. وأما المجرور فنحو قولك:مررت برجل يقوم،فهو في موضع:مررت برجل قائم. وإنما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

أحدهما:بأن وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ،وهو مع ذلك متجرد من العوامل اللفظية، فمن حيث استحق المبتدأ الرفع،أعطي الفعل في هذا الموضع الرفع

والوجه الثاني: هو أن الفعل له ثلاثة أحوال:

أحدهما:أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك:زيد يشرب،وهوفي موضع (شارب)

والثاني: أنه يقع موقع الاسم مع غيره،كقولك: أريد أن أدرس، فهو بمنزلة:أريد دراستك

والحالة الثالثة: ألا يقع موقع الاسم بنفسه، ولا مع غيره،كقولك: إن تأت آتك، وكذلك:لم يقم زيد،لا يصح أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه، ويكون معناه، فلما كان الفعل قد حصل على الاشياء الثلاثة، وكان الاسم هو الاصل في الاعراب،كان وقوع الفعل في موضعه أقوى احواله، فوجب أن يعطي أقوى الحركات، وهو الرفع، ولما كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة،جعل له النصب، ولما كان وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه،فبعد بذلك من شبه الاسم بعداشديدا، أعطي من الاعراب ما لايصح دخوله على الاسم،لبعد شبهه منه،وهو الجزم (1).

---

(1) ابن الوراق: محمدبن عبدالله بن العباس،أبا الحسن(381)، علل النحو، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،1999،. وأنظر شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص357.

في حين يرى الأخفش أن السبب في رفع الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم،وسلامته من نوني التوكيد والإناث، ذلك لأنه إذا دخل عليه (لن، لم) امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذحالاً محل الاسم(1).

2.2 تقديم جواب الشرط على الأداة

يرى البصريون أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب ذلك لأن أداة الشرط عندهم لها الصدارة في الكلام فهي كأداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوه(2)

في حين يجّوز الأخفش تقديم جواب الشرط على أداة الشرط ماضياً كان أو مضارعاً نحو قمت إن قمت وأقوم إن قمت (3).

3.2 إلغاء عمل ظن وأخواتها

ظن وأخواتها من الأفعال التي تنصب مفعولين. ولا يجيز البصريون الغاء عملها سواء تقدمت أو توسطت (4).

في حين يرى الأخفش ووافقه الكوفيون بأنه قد يلغي عمل ظن وأخواتها مع تقدم العامل وهو جائز عندهم كجوازه في التوسط والتأخر والعلة في ذلك أن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية وهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها(5) وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر:

---

(1)همع الهوامع ج2، ص560.

(2)شرح التسهيل لابن مالك،ج1، ص298.

(3)حاشية الصبان على شرح الأشموني ج3، ص474.

(4)توضيح المقاصد والمسالك جـ1 ص561.

(5).اوضح المسالك الى الفية ابن مالك جـ2 ص56، شرح الاشمدني جـ1 ص367 حاشية الصبان جـ2 ص40

إني رأيت ملاك الشيمة الأدب(1)..

وهنا نرى أن رأي الأخفش والكوفيين أقرب للصواب لأنه لا يحتاج إلى تأويل في حين احتاج البصريون إلى التأويل وهو عندهم أولى من الغاء العمل بالكلية وفي هذه المسألة يدخل خلاف آخر ضمنها هو (ظننت يقوم زيداً) (ظننت قام زيداً) فعند البصريين يجوز لأن النية بالفعل التأخير في حين أن الكوفيين لا يجيزون ذلك(2).

4.2 العامل في المفعول معه

المفعول معه اسم فضلة بعد واو أريد بها النصب على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه من حروفه ومعناه(3).

يقول البصريون: إن العامل في المفعول معه الفعل الذي قبله بواسطة الواو وليس في المفاعيل ما ينصب بواسطة إلا المفعول معه ويجري مجراه الاستثناء ولا يجوز حذف الواو من هذا ولا أن يتقدم على الناصب له، والناصب له ما يتقدم من فعل ظاهر أو مقدر، أو من اسم يشبه الفعل فمثال الظاهر (استوى الماء والخشبة) ومثال المقدر (كيف أنت وقصعة من ثريد) تقديره كيف تكون ومثال الاسم المشبه بالفعل (حسبك وزيدا دراهم)،والفرق بين هذه الواو واو العطف أن هذه الواو تؤذن بتمكن المصاحبة فقط والواو التي بمعنى الفعل توجب الشركة في المعنى فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثاني على معنى الفاعل والواو التي بمعنى (مع) ليست كذلك إذ الأول فاعل والثاني مفعول فظهر بينهما الفرق(4).

---

(1)همع الهوامع 153/1، الخزانة،33325/4

(2)همع الهوامع جـ1 ص552.

(3)شرح التصريح ج1 ص530-531،انظر الانصاف في مسائل الخلاف ج 1ص200

(4)ابن الصائغ،محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر الجذامي،ابو عبد الله،شمس الدين المعروف بابن الصائغ (720)هـ، اللمحة في شرح الملحة،تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية،المدينة المنورة (2004) ج1ص 367-370

وما ذهب اليه البصريون أن النصب في هذا الباب كان قياسيا على مجرى نصب المصدر والظرف نحوهما لصحة معناه وصحة عامل النصب فيه وكثرة مجيئه ومنهم من قصره على السماع ولا يقال منه إلا ما قالته العرب لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه فإن الواو أصلها عاطفة وجعلها بمعنى (مع) اتساع لا سيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها وكل ذلك خروج عن القياس فيقتصر على السماع [1].

يقول الأخفش: إن المفعول معه إنما انتصب على الظرفية وهذه الواو مهيئة للظرفية وقد احتج بالاستثناء فالاسم بعد الواو منصوب فالناصب ليس الواو كما أن الناصب ليس (إلا) وذلك لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرا كما في سائر حروف النصب [2].فأنت تقول (قام القوم إلا زيدا) وتقول (قام القوم غير زيد) فلذا فإن النصب في المفعول معه على الظرفية مكان معه في نحو (جئت معه) فهو يرى في جملة (استوى الماء والخشبة) أن المنصوب وهو (الخشبة) منصوب انتصاب الظرف لأن الأصل في هذا التغيير وما يماثله (استوى الماء والخشبة) فلما حذفت (مع) وكانت منتصبة على الظرفية أقيمت الواو مقامها وانتصب ما بعدها انتصاب (مع) التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصح انتصاب الحروف[3].

5.2 الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بقد

يقول الأنباري:"إن البصريين لا يجوزون وقوع الفعل الماضي حالًا وذلك لوجهين؛ أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه، والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة" نحو: "مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب" لأنه يحسن أن يقترن

([1]) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد، خليل كيكلدي، ابن عبد الله الدمشقي (761هـ) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار النشر، عمان، ج1، ص200.

([2]) المدارس النحوية، ج1 ص101.

([3]) المدارس النحوية،ج1،ص136.

به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالًا؛ ولهذا لم يجز أن يقال: "مازال زيد قام، وليس زيد قام" لأن "ما زال، وليس" يطلبان الحال، و "قام" فعل ماضٍ؛ فلو جاز أن يقع حالًا لوجب أن يكون هذا جائزًا؛ فلما لم يجز دلَّ على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالًا، وكذلك لو قلت "زيد خلفك قام" لم يجز أن يجعل "قام" في موضع الحال؛ لما بيَّنَّا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالًا نحو "مررت بزيد قد قام" وذلك لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال: "قد قام الآن، أو الساعة" فدلَّ على ما قلناه". (1)

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بقد واحتج الأخفش على ذلك بالنقل والقياس أما النقل فقوله تعالى " أو جاؤوكم حصرت صدورهم"(2) فالفعل الماضي (حصرت) حال ولم يسبق (بقد) وقوله تعالى "هذه بضاعتنا ردت الينا" فالفعل الماضي (ردت) حال ولم يسبق ب(قد). ومن الشعر احتج بقول أبي حمزة الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر (3)

فالفعل الماضي (بلله) حال ولم يسبق ب(قد) (4).

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو (مررت برجل قاعد وبغلام قائم) والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (مررت برجل قعد وبغلام قام) فينبغي أن يكون حالاً للمعرفة نحو (مررت بالرجل قعد وبالغلام قام) وما أشبه ذلك(5).

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص206.

(2) النساء،90.

(3)الخزانة 552/1، المفصل ص247.

(4)الأصول في النحو ج1 ص254.

(5)الإنصاف في مسائل الخلاف ج1 ص205-ص206

الفصل الثالث

آراء الأخفش التي خالف فيها البصريين في الحروف

1.3 (من) حرف جر زائداً

ل(من) في العربية معان عدة لكن النحاة اختلفوا في كونها حرف جر زائدا لذا وضعوا لها شروطا منها: أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة فلا تزاد في الإثبات إلا في خبر كم الخبرية إذا كان مفصولاً منها بفعل متعد نحو قوله تعالى: (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) "[1].

يرى البصريون أن (من) تكون حرف جر زائدا عندما يأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها ممثلا بالمعنى المراد،فهي عندهم لا تأتي زائدة إلا في النفي أما الإثبات فلا، إلا في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولا منها بفعل متعد كقوله تعالى:

" كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ "[2].

وذهب الكوفيون إلى أنه يشترط في مجرور " من" الزائدة شرط واحد هو: أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي. واستدلوا على ذلك بورودها في الإيجاب(الكلام الموجب) الذي لم يتقدمه نفي أو نهي أو استفهام كما في قولهم " قد كان من مطر" وقولهم " وقد كان من حديث فخل عني" فكان هنا- تامة محتاجة إلى فاعل ومن زائدة ومطر وحديث فاعل وكلاهما مجرور لفظاً مرفوع محلاً [3]

([1]) الدخان، 25

([2])شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1 ص625

([3]) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك،ج3،ص22. وانظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك،ج2،ص274.

يرى الأخفش أنه يجوز زيادة (من) دون شروط فهي عنده زائدة بعد الإيجاب وبعد النفي ويجوز أن يكون مدخولها معرفة أو أن يكون نكرة ويجوز أن يكون واقعا في أحد مواقع الإعراب.

وقد عدّ الأخفش أن (من) تأتي حرف جر زائدا وزيادتها مطلقا دون شروط معتمدا في ذلك على السماع لقول الشاعر

وكْنْتُ أرِي كَالْمْوت مِنْ َبين ساعةٍ　　　فيكف بْين كَاَن موعِدهُ الحشْر [1]

وقول الشاعر الآخر

يظلُ بـ ه الحرباُءَ ُيمْثلُ قائما　　　ويكثُر فيه من حنينِ الأباعر [2]

فحرف الجر (من) في البيتين السابقين لم يأت مجروره نكرة بل معرفة (فحنين) معرفة بالإضافة ولم يسبقا بنفي بل جاءا في الإثبات.والرأي الراجح هنا أن تكون (من) حرف جر زائدا دون شروط.[3]

ومن ذلك قوله تعالى:" َيغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ " [4] فهي هنا زائدة لأن المعنى يقتضي زيادتها وإلا صار هناك نقص في المغفرة وهذا يدل على نقص في القدرة وحاشا لله أن يكون قاصرا عن القدرة بل هو سبحانه يغفر كل الذنوب لأنه قادر فهو أرحم الراحمين.

2.3 حذف نون الوقاية

وهي نون تأتي قبل ضمير الياء المتصل بالفعل وهي عند جمهور العلماء نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر وقال ابن مالك: (بل لأنها تقي الفعل اللبس في

([1]) الأمالي73/2

([2])شرح التسهيل،ص373،شرح الكافية 429

([3]) شرح التصريح على التوضيح،ج1،ص625

([4]) شرح التصريح على التوضيح،ج1،ص625

(أكرمني) في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره ثم جمل الماضي والمضارع على الأمر) [1].

إذا اتصل بالفعل المضارع المنتهي بنون نحو (يضربون ويضربان) ضمير (الياء) فإنه يلزم عندئذ أن تدخل (نون) جديدة أسماها البصريون (بنون الوقاية) التي تقي الفعل من الكسر، فإذا دخلت هذه النون، فإنها تتصل بالنون الأولى للفعل فهنا لنا فيها ثلاثة أمور حذفها أو إدغامها أو فكها وعند الحذف هناك خلاف في أي النونين حذفت

يرى البصريون أن المحذوف نون الفعل وذلك لأن العادة جارية في حذفها في النصب والجزم فكانت أولى بالحذف من نون الوقاية التي هي أصلا لحماية الفعل من مناسبة ضمير الياء[2].

ويرى الأخفش أن المحذوف نون الوقاية وحجته في ذلك أنها لا تدل على الإعراب وأنها دخلت لغير عامل، وبما أنها لا تدل على إعراب ودخلت دون عامل فالأولى أن تكون هي المحذوفة، ولو كانت هي الباقية لتغير نظام القواعد وذلك لوجود مؤثر بلا أثر وهو حذف نون الإعراب دون سبب [3]

والأخفش يرى أن نون الوقاية إنما هي (عماد) فليست مختصة بالأفعال فقط بل هي للأسماء والأفعال لذا هي ليست دالة على شيء ووجود النون في الفعل أصلاً هي بمثابة الحماية له من مناسبة (الياء) لذا كان الأولى حذف نون الوقاية وإبقاء نون الفعل حتى لا تكون حذف نون الفعل (وهي علامة إعرابية) دون مسبب لحذفها.

3.3 ما المصدرية

يرى البصريون أن (ما) إذا جاء بعدها فعل وجاز أن يأتي عوضا عنها بمصدر فهي (ما) المصدرية، وذلك لأنهم يرون أنها بمنزلة (أن) المصدرية فهم يرون أن

([1]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ج1،ص100.

([2])شرح الكافية الشافية ص208

([3]) همع الهوامع، ج1، ص202.

جملة (أعجبني ما صنعت) هي بمنزلة (أعجبني أن قمت) فعلى هذا يعاملون (ما) كما يعاملون (أن) وأن المصدر المؤول من (ما والفعل) في موقع إعرابي حسب الجملة[1]

ويرى الأخفش في أن (ما) تكون بمنزلة (الذي) مصدرا كانت أو غير مصدر أي سواء أولت بمصدر أم لم تؤول فهو يرى أن (أعجبني ما صنعت أي (ما صنعته) أو (صنعك)،كما تقول (أعجبني الذي صنعته)أي أن الجملة التي تلي (ما) صلة الموصول ولا يجيز أن يأتي بعدها فعل لازم بل يجب أن يكون الفعل متعديا[2]

4.3 ما التعجبية

"ما" التعجبية هي نوع من "النكرة التامة، وتتضمن –بذاتها– معنيين معًا، أو أنها ترمز إليهما معًا؛ هما: "توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب. وأن الذي أوجده أمر عظيم"، ويصفها النحاة بأنها "نكرة تامة". والماضي بعدها جامد لا محالة مع أنه في أصله ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعيًا على وزن "أفعل" كما يفقد –في الأرجح– الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن[3]. وفي إعرابها خلاف بين الأخفش والبصريين

إذ يرى البصريون أن (ما) في جملة (ما أحسن زيدا) أنها مبتدا وأحسن خبره والفاعل ضمير مستتر وزيدا مفعول به، وأن (ما) هنا اسم تام غير موصول فكانك قلت (شيء أحسن زيدا) ولم تصف لذا فهي عندهم نكرة مبهمة غير مخصوصة[4].

في حين يرى الأخفش أن (ما) في جملة (ما أحسن زيدا)في موضع الذي و(أحسن زيدا) صلتها وأن الخبر محذوف وكانت حجته بحذف الخبر،بقولهم (حسبك) لأن فيه

([1])توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ج1 ص 418

([2])المقتضب ج 3ص 200، وانظر اللباب في علل البناء والاعراب ج 2ص126

([3])النحو الوافي،ج3، ص342

([4])،انظر توضيح المقاصد ج2 ص886، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1 ص 785

معنى النهي ولم يؤت له بخبر (1)، فمنزلة (ما) التعجبية عنده هي بمنزلة الاسم الموصول ولا يعاملها كنكرة بل كمعرفة.

ونرى هنا أن ما ذهب اليه الأخفش إجحاف على المعنى فالمتكلم إنما أراد أن يصف حسن زيد فأتى بأسلوب التعجب وهو هنا كما قاله البصريون بأنه (شيء أحسن زيدا).

5.3 الفاء إذا دخلت على الخبر

إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على الخبر، وذلك على نوعين الاسم الموصول ، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾(2). وقوله تعالى ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾(3)، وكقولك كل رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم فإذا دخلت "ليت" أو "لعل" لم تدخل الفاء بالإجماع وفي دخول "أن " خلاف بين الأخفش والبصريين.

فالبصريون يرون أن الفاء لا تدخل على الجملة إلا إذا تضمنت معنى الشرط فلا يجيزون قول "زيد فمنطلق " (4)

في حين يرى الأخفش جواز ذلك على زيادة الفاء وأورد عدة أمثلة منها قول الشاعر

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين حلو كما هي(5).

والمراد قوله وقائلة فانكح فتاتهم ، في حين أن سيبويه يرى أن الفاء عاطفة(6).

---

(1)الأصول في النحو ج 1 ص100

(2)البقرة،274

(3)النحل،53

(4)المفصل في صنعة الاعراب ج1، ص47.

(5)الكتاب139/1،المفصل،142/1

(6)الكتاب،ج1،ص138-140

يرى البصريون أن الفاء تجوز أن تدخل على خبر(إن)، وأن كانت عاملة فإنها غير مفيدة معنى (المبتدأ والخبر) ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى المبتدأ أما الأخفش فقال: لا يجوز دخول الفاء مع إن عاملة كأخواتها[1]. والأول أقرب للصحة. وذلك لورود الفاء في كثير من الآيات القرآنية مع خبر إن نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[2]،وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] فأدخل الفاء في خبر إن والأخفش يرى الزيادة في الفاء ويحملها عليها.

6.3 (أل) التعريف

((لَا بدَّ فِي الصِّلَة من عائدٍ على الْمَوْصُول لأنَّ (الَّذِي) يصلح وَصله لكلّ جملَة والجملةُ فِي نَفسهَا تامّة فَلَا تصير الجملةُ تَمامًا ل (الَّذِي)وكالجزء مِنْهُ إِلاَّ بالضمير الرابِطِ لأَحدهما بِالْآخرِ كَمَا فِي الْجُمْلَة الَّتِي هِيَ خبر الْمُبْتَدأ[4]. أي أن جملة الصلة تحتوي على عائد يعود على الاسم الموصول ليربطها بها، كما يشترط ذلك في جملة خبر المبتدأ. كما يجوز حذف العائد المنصوب كقوله تعالى (أهذا الذي بعث الله رسولا) [5])). وأمَّا أنَّ الثقيلةُ المفتوحةُ وأنْ الناصبةُ لِلْفِعْل فهما موصولتان وهما حرفانِ بِلَا خِلاف، أما الألف واللام ففيه خلاف إذ:

يرى البصريون أنها بمعنى الذي وذلك لاحتياجها إلى عودة الضمير إليها. والفرق بينها وبين اللام المعرفة أن حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة[6]

(1) شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص250.

(2){الجمعة:8}.

(3)الأحقاف،13.

(4)اللباب في علل البناء والإعراب،ج2،ص125.

(5)الفرقان،41.

(6) اللباب ف علل البناء والإعراب،ج2، ص125

في حين يرى الأخفش أنها ((حرف وحجته بأنها تفيد التعريف فكانت حرفا كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة وسبب ذلك أن الاسم الموصول تعرفه صلته والألف واللام يعرفان ما يدخلان عليه)) [1].

7.3 دخول لام المبتدأ على الأفعال الجامدة

((الفعل الجامد هو ما أشبهَ الحرفَ، من حيث أداؤه معًنى ُمجرَّداً عن الزمان والحَدثِ الُمعتبرينِ في الأفعال، فلزَم مثله طريقةٍ واحدةٌ في التعبير، فهو لا َيَقبلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلُزم صورةً واحدةً لا يُزايلُها))[2].

يرى البصريون أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم[3]..

في حين رأي الأخفش ووافقه الفراء وتبعهما ابن مالك بجواز دخول لام الابتداء على (نعم وبئس) وذلك لأن دلالة الحدث والزمن قد سلبت منهما، فيصح عنده قولنا (أن زيداً لنعم الرجل) ويصح أن نقول كذلك (أن زيداً لعسى أن يقوم) وهذا مما دل على الزمن وانتقل إلى الإنشاء [4].

---

(1)اللباب في علل البناء،ج2، ص127

(2)شرح شذور الذهب،ج2، ص735

المدارس النحوية ج1 97 ضياء السالك الى أوضح المالك ج1 314 معجم القواعد العربية ج2 76.

(3)شرح التصريح ،ج1،ص312

المدارس النحوية ج1 97 ضياء السالك الى أوضح المالك ج1 314 معجم القواعد العربية ج2 76.

(4)شرح التصريح ج1 ص312 وانظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ج1 ص415 المدارس النحوية ج1 97 ضياء السالك الى أوضح المالك ج1 314 معجم القواعد العربية ج2 76.

8.3 تخفيف (إن)

(إن) إذا خففت فإنها تهمل غالباً وتلزم اللام إن خيف لبس بالنافية وهي الابتدائية. فإذا خففت(إن) فإن الفعل الواقع بعدها يجب أن يكون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. (1)

إذا خففت (إن) فإنه لا يليها إلا فعل ناسخ مثل كان وكاد وظن وأخواتها يكون موصولا بها كثيرا نحو قوله تعالى (" وإن نظنك لمن الكاذبين ")(2). وقد كثر أن تكون هذه الأفعال بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (" وإن كانت لكبيرة ")(3). وقوله تعالى ("إن كدت لتردين ")(4)

وقوله تعالى ("وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (5).

وقد جوز الأخفش ووافقه الكوفيون بأنه إذا خففت ((إن)) فإنه يليها الفعل الماضي على الاطلاق سواءٌ كان ناسخاً أو غيره واحتج لذلك بقول الشاعر:

شلت يمينك أن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد(6)

وقد قاس عليه قوله (" إن قام لأنا") ("إن قعد لزيد ")(7). وقول الشاعر:

بالله ربك إن قتلت(8).

9.3 من معاني (لعل) التعليل

تأتي لعل لعدة معان، ومن أشهرها:

---

(1)شرح المفصل لابن يعيش،ج4، ص545.

(2)الشعراء 186

(3)البقرة 143

(4)الصافات،56

(5)الأعراف 102

(6)الخزانة 348/4 مغني اللبيب 22

(7)شرح الاشموني لا لفيه ابن مالك جـ1 319 وانظر شرح التصريح على التوضيح جـ1 328.

(8)الأغاني 11/18 المقاصد النحوية 278/1

1. الطمع والإشفاق: ذهب إلى هذا سيبويه وابن السراج[1] وتابعهما على هذا الراغب الأصفهأني.
2. التوقع لمرجو أو مخوف وقد ذكر عند كثير من النحاة [2]
3. الترجي أو الرجاء ذكره جميع النحويين البصريين[3]
4. الخوف وقد ذكر في الجنى الداني[4]

لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو (لعل الحبيب قادم) ومنه عند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك لُمراً) [5].

والإشفاق في الشيء المكروه نحو (" فلعلك باخع نفسك") الكهف 6 أي: قاتل نفسك والمعنى أشفق على نفسك أن قتلتها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك [6].

وقد زاد الأخفش على ما ذكره البصريون بأنها تأتي للتعليل نحو ما أورده بقوله (أفرغ عملك لعلنا نتغدى) و(اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك) أي: لنتغدى ولنأخذ، ومنه أيضاً قوله تعالى (" لعله يذّكر "). [7].

10.3 ما المتصلة ب(إن) و(ليت)

وتكون(ما) على أحوال منها أن تكون حرف نفي عند سائر البصريين وإذا كانت بمعنى ليس وعاملة عملها فإنها للنفي [8] وهي عند الأخفش زائدة وتكون كافة إذا

([1])الكتاب،ج4،ص233.

([2])المقتضب،ج4،ص108. انظر اللمع،ص41.

([3]) الكتاب، ج2، ص148. المقتضب، ج4،ص108.

([4]) الجنى الداني في حروف المعاني 581.

([5])الجنى الداني في حروف المعاني جـ1 580 ، انظر شرح قطر الندى وبل الصدى جـ1 ص149.

(6)مغني اللبيب عن كتب الاعاريب جـ1 ص379 ، شرح ابن عقيل جـ1 ص149، همع الهوامع جـ1 ص487.

(7) طه 44

([8]) الكتاب، ج4،ص221.

جاءت مع (إن وكأن ولعل) فتأتي بمنزلة حروف الابتداء[1] وسماها ابن جني بالكافة لأنها تكف الحرف العامل عن عمله[2]

فالبصريون يرون أن (ما) المتصلة ب (إن) هي كافة و مكفوفة أي أنها عندما اتصلت ب(إن) فقد كفتها عن العمل فلا تعمل بما بعدها. وتكون في هذه الحالة دالة على الحصر [3].

في حين يرى الأخفش أنه إذا اتصلت (ما) ب (إن) و(ليت) فإنها قد تكون عاملة كقوله (إنما زيدا قائم) وروي عن النابغة قوله:

ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد[4]

وهذا البيت روي بالإلغاء والإعمال فمن جعل (ما) كافة لليت كما كفت (إن) (ما) الحجازية ومن نصب جعلها زائدة غير معتدّ بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو (عما قليل) و (فبما رحمة من الله) [5].

11.3 اختصاص إذا بالأفعال

قد يلي(إذا) فعل أو اسم ولكنها لمجيء الأفعال بعدها أكثر.فإذا جاء بعدها اسم اختلف الاخفش و البصريون في إعرابه

يرى البصريون أن (إذا) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية وإذا جاء بعدها اسم فإنهم يؤولون فعلاً مناسباً من الفعل الذي يلي الاسم بعدها كقوله تعالى ("إذا السماء أنشقت ")[6].

([1])الكتاب،ج4،ص222.

([2])اللمع في العربية،ص232.

(3)شرح الكافية الشافية جـ1 ص480 وانظر توضيح المقاصد والمسالك جـ2 ص614

([4]) الكتاب 137/2 ،الخزانة 4 /297.

(5)خطاب الماردي ومنهجه في النحو جـ1 ص125 وانظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك جـ1 ص318 شرح التسهيل لابن مالك جـ2 ص38.

(6)الانشقاق 1.

وقوله تعالى (" إذا الشمس كورت ")[1] ويعربون الاسم الذي بعد (إذا) فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعدها [2].

في حين يرى الأخفش والكوفيون أن (إذا) غير مختصة بالأفعال فقط بل هي تدخل على الأسماء والأفعال فتمسكوا بظاهر النفي للآيتين السابقتين وعليه فقد أعرب الأخفش والكوفيون الاسم الذي بعد (إذا) مبتدأ والجملة بعده خبر [3].

وكذا الحال قاسه الأخفش والكوفيون على (إن) المخففة من (إن) فهم يرون عدم اختصاصها بالأفعال واستشهدوا بقوله تعالى (" وإن أحد من المشركين استجارك")[4] فهو يرى أن (أحد) مبتدأ رغم وقوعه بعد (إن) ويرى جواز دخول (إذا، وإن) على الأسماء والأفعال. على عكس ما يرى البصريون [5].

12.3 "حكم أي وأيتها"

أي وأيتها يستعملان في (الاختصاص) كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما (ها) التنبيه وجوبا،ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع ومراعاة للفظيهما محلى ب (أل) الجنسية نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل ؛فأيهما في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف وتقديره (أخص)و(الرجل): نعت (أي)على اللفظ. [6].

عند قولنا (أيها وأيتها) عند البصريين لفظان مبنيان على الضم في محل نصب والناصب له فعل محذوف وجوباً تقديره أخص أو أعني أو ما شابه ذلك فهو على ذلك مفعول به وجملة أخص أو أعني أيتها فقد تكون في محل نصب على الحال وقد تكون معترضة لا محل لها من الإعراب كما في قولهم (نحن المعلمين

---

(1)التكوير 1.

(2)أوضح المسالك جـ3 ص106–ص107 وانظر شرح التصريح جـ1 ص700–ص701.

(3)مغني اللبيب ج1، ص757.

(4)التوبة 6

(5) الجنى الداني،ج1، ص368.

(6)شرح التصريح،ج2، ص269.

أكثر الناس عطاءً) فجملة أخص المعلمين لا محل لها من الإعراب لأنها اعترضت بين المبتدأ (نحن) والخبر (أكثر) [1]..

وقد ذهب الأخفش عند كون (أي) و(أيتها) مبنيين على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص المحذوف إلى أن كلا منهما منادى. و لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه؛ ألا ترى إلى قول عمر (كل الناس أفقه منك يا عمر) [2].

13.3 "واو العطف زائدة"

أسماها البصريون واو العطف والإشراك وليس فيها دليل على أن الثاني يسبق الأول وعلى هذا نستطيع أن نجعل المعطوف محل المعطوف عليه دون إلاخلال بالتركيب أو المعنى، نحو مررت بعمرو و زيد[3]

يرى البصريون أن واو العاطفة لا تأت زائدة ذلك لأنها في الأصل حرفا وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجزى على أصله [4]..

في حين يرى الأخفش والكوفيون جواز أن تكون واو العطف زائدة وقد أوردوا عدداً من الآيات التي تكون فيها الواو زائدة وليست عاطفة ومنها قوله تعالى (" حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ")[5] كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) [6] وقوله تعالى (" حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق ")[7] وفي تأويلهم أن هذه الواو قد جاءت قبل جواب حتى فالتقدير في الآية الأولى (حتى إذا جاؤوها فتحت) وفي الثانية (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج.... اقترب الوعد الحق") وقوله تعالى ("إذا السماء انشقت

---

(1)همع الهوامع،ج2، ص 29.

(2)همع الهوامع،ج2، ص 30.

(3)الكتاب، ج4، ص216. انظر،ج1، ص219، المقتضب، ج1، ص10.

(4)الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص376

(5)الزمر 73.

(6)الزمر 71.

(7)الانبياء 96-97.

وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت لربها وحقت "))[1] والتقدير فيها (أذنت) لأنها جواب (إذا) والشواهد على ذلك من القرآن كثيرة.

ومن أقوال العرب أيضا ما لا يحصى أورد فيه قول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتمى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل [2]

والتقدير (انتمى). والواو هنا زائدة لأنه جواب (لما) [3].

14.3 عمل لات

هي عند الجمهور كلمتان: لا النافية وتاء التأنيث تعمل عمل ليس وخبرها متعلق بالزمان[4]

لات: تعمل بإجماع من العرب وفي عملها خلاف عند النحاة.

فالبصريون يرون أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولهم في عملها شرطان كون معموليها اسمي زمان أولاً وحذف أحدهما ثانياً والغالب في المحذوف كونه مرفوعاً نحو " ولات حين مناص " بنصب(حين) على أنها خبرها. واسمها محذوف. ولات هنا بمعنى ليست ومناص بمعنى فرار [5].

في حين يرى الأخفش فيها رأيين: الأول أنها لا تعمل شيئاً ، وإن جاء بعدها اسم مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره أو جاء بعدها اسم منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يقدر من السياق فإذا قال (لات حين مناص) كان التقدير ولا أرى حين

---

(1)الانشقاق 1-5.

(2)الجمل في النحو ص 305، الخزانة 413/4.

(3)الانصاف في مسائل الخلاف جـ2 ص374-ص377.

(4)الطريفي، يوسف عطا(2008م) معاني الحروف، وزارة الثقافة،ط2،ص119.

(5) الاصول في النحو جـ1 ص97 وانظر شرح المفصل لابن بقيش جـ1 ص270 توضيح المقاصد والمسالك جـ1 ص511.

مناص.[1] والرأي الآخر أنها تعمل عمل " أن " فتنصب الاسم الأول وترفع الخبر.[2].

15.3 ياء المخاطبة

يرى سيبويه أن (الياء) التي تلحق الفعل المضارع في حالة الأفعال الخمسة تكون ضميراً متصلاً مبنياً في محل رفع فاعل وهي جزء أساسي لأنها الفاعل[3].

في حين يرى الأخفش والكوفيون أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر وهذه الياء تقع في الأمر كقولك (قومي) والمضارع كقولك (تقومين) وخرج بأن هذه الياء هي مثل ياء المتكلم فلا تكون في محل رفع أصلاً ، وأصبح بأن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق المؤنث والمذكر بالتاء أو الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين أحتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث [4].

16.3 (كي)

ل(كي) معان كثيرة فقد تأتي حرفا ناصبا للمضارع أو قد تأتي حرفا للتعليل جارا لما بعده وفيه خلاف

ذهب جمهور البصريين إلى أن "كي" –أحيانا– حرف جر دالا على التعليل، وتكون أحيانا أخرى حرفا مصدريا ناصبا؛ فهم يلتزمون الوجه "الثاني" وهم يرون أن "كي" تأتي حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، ولا تحتمل وجها آخر إلا في حالة واحدة؛ وهي أن تذكر اللام قبلها، ولا تذكر "أن" بعدها، كقول عمر بن أبي ربيعة:

"لكي يعلموا أن الهوى حيث تنظر"

---

(1)شرح التسهيل لابن مالك ج1،ص 375.

(2)همع الهوامع،ج1،461

(3)الكتاب ج4، ص 155

(4)شرح التصريح جـ1 ص99 انظر مغني اللبيب جـ1 ص487 توضيح المقاصد جـ1 ص289.

وهي –عندهم– حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك في حالتين: أن تذكر اللام بعدها، كقول ابن الرقيات: "كي لتقضيني رقية" [1] ، وأن تذكر "أن" بعدها، ولا تذكر قبلها اللام، كما في قول جميل: "كيما أن تغر وتخدعا وهي –عندهم– محتملة للوجهين في حالتين: 1–أن تذكر وحدها من دون أن تتقدم اللام ولا تذكر بعدها "أن". 2– أن تقع "كي" بين اللام وأن، في نحو: "لكيما أن تطير" فإذا عدت كي تعليلية كانت مؤكدة للام، وإن عدت "كي" مصدرية؛ كانت "أن" مؤكدة لها؛ والأول أفضل [2].

في حين يرى الأخفش أن الناصب للفعل المضارع في الأوجه كلها "أن " المصدرية ظاهرة كانت أم مقدرة. لأن الأخفش يرى أن (كي) لا تكون إلا حرف جر دالا على التعليل فإذا ذكرت اللام قبلها كما في قوله تعالى (" لكي لا يعلم ") فهو يرى أن اللام للتعليل[3] و(كي)بدل منها وكانت (أن) مضمرة بعدها وإذا ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات " كي لتقضيني رقية " كانت اللام بدلاً من كي التعليلية" وأن " مقدرة بعدها. لذا فإنه يرى أن (ما) إذا دخلت مع كي فإنها لا تمنع عملها لأن الفعل بعدها منصوب "بأن " المضمرة[4].

17.3 اختصاص اسمية الكاف بالشعر

الكاف عند النحويين حرف جر ولكنها قد تأتي اسماً .

يرى البصريون أن اسمية (الكاف) مختصة بالشعر فقط أما في كلام النثر فهي حرف.

---

(1)البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في خزانة الأدب 8/ 488، 490؛ والدرر 1/ 170؛ وشرح التصريح 2/ 231؛ والمقاصد النحوية 4/ 379؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 1/

(2) أوضح المسالك، ج2، ص259.

(3)اللمحة في شرح الملحة. ج2 ص827

(4)أوضح المسالك لألفية ابن مالك جـ3 11 وانظر شرح التصريح جـ2 ص360 ، مغني اللبيب ص242.

في حين يرى الأخفش استعمالها اسماً قياسا في سعة الكلام ولا يختص بضرورة الشعر وقد كثر في كلام الفحول من الشعر وإذا صارت اسماً كانت بمعنى (مثل) وتقع فاعلاً فتكون مبنية على الفتح في محل رفع[1] كقول الشاعر: " ما عاتب الحر الكريم كنفسه "ومفعولاً كقول الآخر:

ولم أر كالمعروف أما مذاقه فحلو وأما وجهه فجميل [(2)]

في محل جر نحو يضحكن عن كالبرد المنهم[(3)].

18.3 (إلا) حرف عطف بمعنى (الواو)

يرى البصريون أن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو وذلك لإمكان الاستثناء فيها ، وقد لجأ البصريون للتقدير في بعض الآيات التي وردت فيها "إلا " بمعنى الواو نحو قوله تعالى (" لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم")[(4)] ففي هذه الآية رأى البصريون أن "إلا " للاستثناء وقد أولوا ذلك بقولهم "إلا من ظلم الذين ظلموا وعنادهم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما يقول " لا بكاء في الدار إلا من لا يحزن ، ويجوز كون "إلا " بمعنى لكن[(5)] ، والذين مبتدأ وخبره فلا تخشوهم واخشوني وعلى هذا يحمل(إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فني غفور رحيم) [(6)].

في حين يرى الأخفش جواز وقوع "إلا" بمعنى " الواو " أي أنها تقع عاطفة واستدل بالآية ("إني لا يخاف لديّ المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء")[(7)]

---

(1)أ. شرح المفصل لابن يعيش جـ4 ص502 ، الجنى الداني ص 79، توضيح المقاصد جـ2 ص762، وانظر ضياء السالك ج2 ص293

(2).مغني اللبييب 238-239 التصريح 18/2 أوضح المسالك 303

(3).مغني اللبيب 238

(4).البقرة 150

(5).شرح التسهيل ج3 ص 345

(6).النمل 10

(7).النمل 10 -11

وتأويله الآية هو أنه: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء ، أما في الآية "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم " فقد جعلها عاطفة بمعنى (الواو) كقولك: الذين ظلموا [1]

وأظن أن اجتهاد البصريين في تأويل ذلك متكلف وفيه صعوبة في حين أن رأي الأخفش يميل إلى السهولة واليسر.

19.3 (رب) اسم أم حرف

ذهب البصريون إلى أن (رب) حرف جر زائد فهم يرون أن (رب) بمنزلة (من) فهي تجر كما تجر (من) [2].

ذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها بأنها في التقليل والتكثير مثل كم الخبرية في التكثير ؛ إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف عندهم في اسمية كم [3].

ومن هنا يتضح لنا أن الأخفش رأى في (رب) أنها اسم من خلال حمله معنى التقليل والتكثير على (كم) الخبرية.

20.3 لا سيما من أدوات الاستثناء

يرى البصريون في تركيب "لا سيما " أن لا نافية للجنس وسّي اسم لا النافية للجنس، وما بعدها في مثل "لا سيما زيد " إما مجرور بإضافتها إليه واعتبار (ما) زائدة، وإما مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف (وما) موصولة بمعنى (الذي) والتقدير لا سيما الذي هو زيد وإما منصوب على الخبر [4].

---

(1).شرح التسهيل ج3 ص 346

(2)همع الهوامع جـ2 ص434.

(3)توضيح المقاصد جـ1 ص170 وانظر حاشية الصبان جـ2 ص303.

(4)المدارس النحوية، ص263.

في حين يرى الأخفش والكوفيون أن (لا سيما) من أدوات الاستثناء فهو يرى فيها إخراج ما بعدها من حكم عام، ذلك لأن الاسم بعدها قد خالف الحكم، ففي قولك(قام القوم لا سيما زيد) فهو الوحيد الذي لم يقم. والباقي قد قام وقد قال الخضراوي: كما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كانت استثناء في الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبهه قوله:

فتى كملت خيراته غير أنه جواد مما يبقي من المال باقياً [1]

ذلك لأن كونه (جواد) خبر لكن زاد في هذا الخبر على غيره بما هو خبر [2].

21.3 من معاني الكاف الاستعلاء

للكاف معان كثيرة منها الأشهر وهو التشبيه كقوله تعالى (" فكانت وردة كالدهان")[3] والثاني قد تأتي للتعليل والثالث قد تأتي للاستعلاء والرابع قد تأتي للتوكيد.

فالبصريون يرون أن الكاف تأتي للتعليل والاستعلاء فالتعليل نحو قوله تعالى ("واذكروه كما هداكم")، والاستعلاء نحو قول (رؤبة) لمن سأله كيف أصبحت ؟ فأجاب كخير ورد البصريون على أنها بمعنى (بخير) ولم يثبت أنه من معاني الكاف مجيؤها بمعنى) الباء) ثم رده على التشبيه بتقدير (كصاحب خير). [4]

في حين يرى الأخفش أن الكاف قد تأتي بمعنى الاستعلاء كقول رؤبة والمعنى (على خير) فأفادت الاستعلاء، وأورد قولاً آخر يؤيد ما ذهب إليه هو قوله "كن كما أنت " أي على ما أنت عليه. والمعنى واضح في الاستعلاء [5].

---

(1)الكتاب 327/2 همع الهوامع 286/2.

(2)همع الهوامع جـ2 ص285.

(3)الرحمن 37.

(4) المسائل السفرية في النحو،30.

(5) المسائل السفرية في النحو،29.

ونرى أن البصريين قد تكلفوا التقدير لإثبات حجتهم في حين عمد الأخفش إلى ظاهر المعنى وهو الأيسر والأسهل [1].

22.3 من معاني (من) الجارة ابتداء الغاية الزمانية

من معانيها ابتداء الغاية المكانية كأكثر كلامنا فيها ومن هنا

يرى البصريون أن (من) إذا جاءت للغاية فأنها تكون مكانية فقط ولا تأتي للزمأنية وإن حصل وكان وراءها زمان فإن الكلام يكون على تقدير مضاف والاسم المجرور محذوف كقول الشاعر:

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جّربن كل التجارب[2]

فيؤولون جملة (من أزمان يوم حليمة) ب من استمرار أزمان يوم حليمة. فأزمان مضاف إليه مجرور والاسم المجرور بعد (من) هو استمرار على هذا فإن (من) لا تأتي مختصة بالأزمنة [3].

في حين يرى الأخفش ووافقه ابن مالك [4] جواز معنى الغاية الزمانية ل(من) مستشهداً بقوله تعالى ("لمسجد أسس على التقوى من أول يوم") [5] وبيت الشعر السابق على أن (من) يكون من معانيها الغاية الزمانية [6]. والأخذ بظاهر النص والابتعاد عن التأويل ما لم ير أنه أسهل.

---

(1) المسائل السفرية في النحو،32.

(2) شرح الكافية 797/2 مغني اللبيب 420 ابن عقيل 13/3

(3)شرح الكافية الشافية ج2 797.

(4)شرح ابن عقيل ،ج3، 15.

(5)التوبة 108

(6) شرح الاشموني جـ2 71ص.

23.3 أو بمعنى الواو

يرى البصريون أن(أو) لها معان عدة هي:

(أو) بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو أختها[1] أو للإباحة مثل جالس العلماء أو الزهاد[2] والفرق بينهما (بين التخيير والإباحة) امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين (وجوازه في الجمع بين المتعاطفين في الإباحة).

فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة، وبعد الخبر وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق أو التكذيب للشك من المتكلم نحو "لبثنا يوماً أو بعض يوم "[3].

أو للإبهام على المخاطب[4]" نحو " وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" [5]"وللتفصيل بعد الإجمال[6] نحو "وقالوا كونوا هوداً أو نصارى"[7]" أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل حرف[8]

يرى الأخفش أن أو تفيد ما أفادته عند البصريين ويزيد عليها أنها تأتي بمعنى الواو

وقد اشترط لها أمن اللبس واستشهد بقول حميد بن ثور الهلالي:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهر أو سافع[9]

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف،ج2.ص391.

(2)الانصاف في مسائل الخلاف،ج2.ص392.

(3) اللباب في علل البناء،ج1 ص424.

(4) شرح المفصل لابن يعيش، ج5، ص8.

(5)سبأ 24.

(6) توضيح المقاصد، ج2، ص1010.

(7) شرح المفصل لابن يعيش، ج5، ص8.

(8)البقرة 135

(9)شرح التسهيل ج3 364 شرح الكافية 801.

أي (وسافع) لأن البينية(بين) من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو فيكون المعنى بين ملجم أو سافع [1].

وقد رد البصريون ذلك أن المراد من هذا البيت يكون على حد تأويلهم بين فريق ملجم أو سافع.

وقاس على قولهم اجلس بين العلماء أو الزهاد.

ومن هنا يتضح لنا أن رأي الأخفش هو الأقرب للصواب لأنه يبتعد على التأويل ويأخذ بظاهر النص مبتعداً عن التعقيد في النحو.

24.3 إعمال "لا " عمل " ليس "

يشترط في عمل "لا " عمل " ليس " عند البصريين أربعة شروط هي ألا يقترن اسمها ب "أن " الزائدة وألا ينتقض خبرها "بإلا " وألا يتقدم الخبر على الاسم وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وقد أعملها البصريون لأن عملها عند الحجازين ليس قليلاً . في حين يرى الأخفش منعها من العمل نهائيا[2]

(1) شرح الاشموني لالفية ابن مالك جـ1 ص 486 انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني جـ 2 ص 186 وانظر شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 174.

(2) مغني اللبيب،ج1، ص314.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني إلى كتابة هذه الدراسة في الخلاف النحوي بين الأخفش والبصريين، وبيان رأي الاخفش في كثير من المسائل التي تخص قواعد اللغة.

فالأخفش يّعد من كبار علماء النحو في المدرسة البصرية، ومع ذلك نجد أنه قد أقام لنفسه مدرسة خاصة في النحو، فنجده تارة قد وافق الكوفيين وخالف البصريين، وتارة نجد أنه خالف البصريين والكوفيين على حد سواء، وجاء برأي جديد مخالف للمدرستين.

إن الدارس لشخصية الأخفش يرى فيها شخصية موضوعية،لا يستحيي أن يأتي برأي جديد مخالف لرأيه السابق ؛ وذلك عائد إلى أن الأخفش فد أعاد ترتيب شروطه في الأخذ بالشواهد وتوسع بها.

وقد قامت هذه الدراسة على المسائل التي خالف فيها الأخفش المدرسة البصرية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول الخلاف بينهما، ومن أهم هذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1-كانت المدرسة البصرية متشددة في تعاملها بالأخذ بالشواهد اللغوية للتقعيد، فلم تأخذ بكثير من الشواهد ولم تعتد بها بحجة النادر أو الشاذ. في حين نرى الأخفش قد أخذ بكل الشواهد اللّغوية ونرى ذلك بوضوح في المسائل التي خالف فيها البصريين.

2-كان لسعة اطّلاع الأخفش دور هام في الخلاف ؛ وذلك عائد لمعرفته الواسعة بالشواهد من لغات العرب، وهذا ما ساعده في إنشاء مدرسة خاصة له في النحو إن جاز التعبير.

3-تعدد آراء الأخفش في المسألة الواحدة، وكثيرا ما نقرأ (روي عن الأخفش في أحد الرأيين)، وهذا يدل على موضوعية العالم ؛ ذلك لأنه كان كثيرا يميل إلى التوسع في اللغة.

4-هناك كثير من الشواهد التي لا يعرف لها راوٍ سوى الأخفش هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوجد كثير من الشواهد لم يأخذ بها سوى الأخفش وقد رفضتها كلا المدرستين.

5-كان الخلاف بين الأخفش والبصريين في كثير من المسائل، ولم يقتصر على مسألة معينة،أوموضوع بعينه،بل كان الخلاف بينهما على المنهج المتبع في دراسة القضية، وما يورد على القضية من استشهاد

6-استشهد الأخفش بالقراءات الشاذة، وبالشعر النادر، وهنا نراه يقبل بكل ما نطق به العرب.

7-اسلوب الأخفش كان يميل إلى التعقيد وعدم التوضيح، ولعل هذا سببا في عدم بيان رأيه بشكل سليم.

8-كان الأخفش يبتعد عن التأويل ما أمكن، وكان يميل إلى الأخذ بظاهر النص.

المراجع

ابن الأثير، عزّ الدّين،أبو الحسن علي بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني(630 هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1979م،ج 6.

الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي،(210هـ) معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت.ج1، ص13. وفيات الأعيان،ج2.

الأُشْموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1، 1998.

الأنباري، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري(577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبةالعصرية،ج1.

الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسمن بن عبد الله بن بشر الزبيدي،(379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (442) ، شرح التصريف ، ابراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ،طبعة (1) 1999 جـ1.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(255هـ) الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر، ج1.

الجرجاوي:خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري،زين الدين المصري (905هـ)،شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية ط1 2000م.

ابن جني:ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، اللمع في العربية،تحقيق فائز فارس،دار الكتب الثقافية.

ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)،الخصائص،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط4.

ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)المنصف لابن جني،شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني،دار إحياء التراث القديم،الطبعة الأولى ذي الحجة سنة (1373هـ).

الجوجري، شمس الدين أحمد بن عبدالمعنم بن محمد القاهري الشافعي، (889)، شرح شذور الذهب،ج1، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004.

ابن الحاجب: جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي،(646)،الكافية في علم النحو، صالح عبد العظيم الشاعر،مكتبة الآداب،القاهرة،2010.

ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربيلي، (681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان،(748هـ)، العقد الثمين في تراجم النحويين، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث القاهرة.

الزمخشري:أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،الزمخشري جار الله (358هـ) المفصل في صنعة الإعراب،تحقيق علي أبو ملحم،مكتبة الهلال ط1 1993.

ابن السراج:أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (316)هـ، الاصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة لبنان.

أبو سهل الهروي، محمد بن علي بن محمد (433هـ)،إسفار الفصيح، تخقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى 1420هـ.

السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن،(911هـ) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت،.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر الجذامي، ابو عبد الله،شمس الدين المعروف بابن الصائغ (720)هـ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية،المدينة المنورة (2004).

السهيلي ، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيبلي ، ت 581هـ ، نتائج الفكر في النحو دار الكتب العلمية بيروت ج1 1992.

ابن عصفور علي ابن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان ط11996.

العكبري أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين 616 هـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن العثيمي، دار الغرب الاسلامي.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي،(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، سوريا، 1995م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد، خليل كيكلدي، ابن عبد الله الدمشقي (761هـ) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار النشر، عمان.

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي،(1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، القاهرة.

القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (المتوفى: 646هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ – 1982م.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن،(646هـ) إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الثقافة، بيروت، ج2.
كحالة، عمر رضا(1300هـ)، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله،جمال الدين (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم احمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ط1.
المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المالكي (749)هـ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية ط 1 1994.
المبرد: محمد بن يزيد عبد الأكبر الشمالي الأزدي ابو العباس المعروف بالمبرد (285هـ)المقتضب،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري،(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
موسى ، حسن، خطاب الماردي ومنهجه في النحو، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون، رجب ذو القعدة 1408.
ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ابو محمد ، جمال الدين ، ت 761 ، المسائل السفرية في النحو، تحقيق حاتم صالح الضامن ، موسوعة شرح التصريح على التوضيح.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف(761هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مصر.
ابن الوراق: محمد بن عبدالله بن العباس،أباالحسن(381)،علل النحو، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،1999.

ابن يعيش: ابن الصانع: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي(643)،المفصل،اميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،لبنان،2001،ج4،ص415.